تقرير "مدار" الاستراتيجي

٢٠٠٦

المشهد الاسرائيلي في العام ٢٠٠٥

تحرير:

د.جوني منصور

المشاركون

انـــطـــوان شـلـحـت

ممـــــــدوح نـــوفـــل

د. مـسـعـود اغـبـاريـة

فـــــــادي نـــحـــاس

د. حـســام جـريـس

د. خـولـة أبـــو بـكـر

د. أســـعـــد غـــانم

مـــطـــانـــس شـــحـــادة

(٤)

المشهد الاقتصادي

بقلم: حسام جريس

المقدمة

شهدت إسرائيل خلال العام ٢٠٠٥ بعض الأحداث المهمة التي قد تؤدي إلى زيادة الفعاليات الاقتصادية من جهة، وتعميق الفجوات الاقتصادية بين طبقات السكان المختلفة من جهة أخرى .

فقد نشرت كل مؤسسات الدولة الرسمية (مثل بنك إسرائيل، دائرة الإحصاء المركزية وغيرها) معطياتها الاقتصادية للعام الماضي، وتدل جميع هذه المعطيات إلى نمو الاقتصاد الإسرائيلي بنسبة تزيد ٥,٤٪ بينما كانت كل التقديرات الأولية تشير إلى أن نمو الاقتصاد خلال العام ٢٠٠٥ لن يزيد عن ٣,٨٪ .

من جهة أخرى تطرقت مؤسسة التأمين الوطني في تقريرها السنوي إلى حقيقة مؤلمة جدا تتمثل بارتفاع ملموس بعدد العائلات الفقيرة وانضمام حوالي ١٢٠ ألف شخص إلى دائرة الفقر .

هذه التناقضات الحاصلة خلال العام الماضي هي استمرار للتقلبات الاقتصادية الجمة التي تشهدها إسرائيل على مر السنين والتي تزيد من عدم استقرارها الاقتصادي الذي تعيشه منذ عام ١٩٤٨ .

هنالك عوامل كثيرة ترتبط ارتباطا وثيقا بالوضع الاقتصادي المتقلب لاسرائيل، فقد يعزو العديد من النقاد والمحللين الاقتصاديين، هذا الوضع إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني، وقد يفسره البعض الآخر بتقلب السياسات الاقتصادية المنتهجة من حين لآخر .

فعلى سبيل المثال ، استقالة وزير المالية السابق بنيامين نتنياهو واستبداله بإيهود أولمرت (الذي يشغل في الوقت الراهن منصب رئيس الحكومة خلفا لشارون المتواجد حاليا بالمستشفى اثر إصابته بنزيف دماغي حاد)، هذا

الحدث، في حد ذاته، أدى إلى تغير السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل أشخاص تواجدوا في نفس الحزب (بنيامين نتنياهو وايهود او لمرت كانا عضوين في حزب الليكود الحاكم إلى أن انفصل شارون عن حزب الليكود وأسس حزب "كديما" والذي انضم إليه اولمرت منذ البداية ، انظر التقرير السياسي).

إجراء الانتخابات للبرلمان والحكومة في إسرائيل وبوتيرة سريعة يشغل صانعي القرار بشكل يمنعهم تطبيق السياسات الاقتصادية اللازمة لإخراج الدولة من عدم استقرارها ويؤدي بهم إلى تكريس جل جهودهم للحفاظ على كرسيهم السياسي.

إذا نظرنا إلى تاريخ إسرائيل نجده حافلا بعدم الاتفاق البارز بين الأحزاب المختلفة أو حتى عدم الاتفاق على منهج اقتصادي واضح بين أعضاء الحزب الواحد، حيث يزعم كل واحد بصدق منهجه وفلسفته الاقتصادية، ما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى تكبيد الاقتصاد خسارة فادحة، وتغيير سلم الأفضليات من حين لآخر وتبديل طرق توزيع الموارد سنة بعد أخرى.

قرار حكومة إسرائيل بإخلاء المستوطنات في قطاع غزة وفي منطقة شمال الضفة الغربية كان بمثابة الحدث الرئيسي خلال العام ٢٠٠٥ الذي ترك طابعه في عدة مجالات؛ من ضمنها المجال الاقتصادي.

تنفيذ القرار نفسه كلف خزينة الدولة ما يقارب ٨ مليارد شيكل (أي ما يقارب ١,٨ مليارد دولار) وهذا المبلغ شمل كل التعويضات الممنوحة للمستوطنين، إذ شكلت هذه التعويضات حوالي ٧٠٪ من المبلغ الإجمالي. إذا قارنا كلفة تنفيذ قرار الانسحاب بالكلفة الاقتصادية الناتجة من عدم تنفيذه وبقاء الاحتلال داخل القطاع لوجدنا أن الكلفة الاقتصادية والاجتماعية لإبقاء الوضع كما كان تفوق عشرات المرات الكلفة الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تنفيذ الانسحاب، وعليه فإن استكمال الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة هو أمر قد يؤدي إلى زيادة الاستقرار السياسي والأمني وبالتالي ازدياد الاستقرار الاقتصادي.

العديد من الأوساط الرسمية تحدثت عن الفوارق المالية الجمة بين تخطيط الانسحاب وتنفيذه. وتطرقت هذه الأوساط إلى أن الكلفة الحقيقية لتنفيذ قرار الانسحاب فاقت كثيرا كلفة التخطيط المسبق له.

أدّى هذا الأمر إلى تزايد التساؤلات حول تمويل هذه المبالغ الطائلة، وهل كان ممكنا تنفيذ قرار الانسحاب دون أن تضطر الحكومة إلى إيجاد المصادر المختلفة لتمويل هذا القرار؟

شملت ميزانية الدولة للعام ٢٠٠٥ على العديد من البنود الصعبة، خصوصا تجاه شرائح السكان الضعيفة اقتصاديا، ما اضطر الكثير من المؤسسات الاجتماعية توجيه النقد البناء والحيوي ضد هذه الصعوبات ومحاولة خلخلة أو ضعضعة الأركان الأساسية التي تستند عليها هذه الميزانية. حاولت العديد من الفعاليات الاجتماعية إظهار كيفية انهيار المؤسسات الاقتصادية التي بنتها وزارة المالية وذلك بحسب ركائز ضعيفة ومضعضعة. وشملت هذه الصعوبات تقليصاً إضافياً في حجم المخصصات المدفوعة من قبل مؤسسة التأمين الوطني، إساءة جدية بحقوق عمال شركات القوة العاملة، الإعفاءات الضريبية لذوي الدخل المرتفع، استمرار خصخصة خدمات الرفاه وما إلى ذلك. ويشير الملحق الاقتصادي لصحيفة هآرتس إلى هذا الموضوع بشكل جذري ويرد في مقال نشر في ٢٢/٨/٠٥ انه ليس هناك أي دلائل تشير إلى أن السياسة الاقتصادية التي انتهجها بنيامين نتنياهو لم تخرج دولة إسرائيل من

الكساد الاقتصادي الحاد الذي انتاب الدولة في الفترة ما قبل ٢٠٠٤ ، وبالإضافة لذلك فان هذه السياسة تسبب بشكل مباشر تعميق مستوى البطالة عن طريق التقليصات في القطاع العام (انظر التقرير السابق) وفصل العديد من العاملين بهذا القطاع ، وتقليص حجم المستحقات الحكومية ، وعدم نجاح الحاصلين على هذه المخصصات في الاندماج بأسواق العمل ، وخفض الضرائب لذوي الدخل المرتفع (هآرتس ، ٢٢ ,٨ ,٢٠٠٥) .

يتطرق هذا التقرير بشكل موسع لكل الأحداث الاقتصادية الحاصلة خلال العام ٢٠٠٥ إذ يقف فيه القارئ عن كثب على كل المستجدات الاقتصادية والأبعاد المختلفة لهذه الأحداث ، وهو يضم المواضيع التالية :

١ – مراقبة ومتابعة سياسة نتنياهو الاقتصادية ، وهل تعتبر هذه السياسة نجاحاً أم فشلاً؟ أحدثت هذه السياسة عواصف عديدة بين أطراف الدولة المختلفة وأدت إلى خلافات ليست قليلة بين مؤيدين ومعارضين . فقد يزعم البعض أن سياسة نتنياهو الاقتصادية ساهمت كثيراً في إخراج الاقتصاد الإسرائيلي من الأزمة الاقتصادية الحادة التي لحقت بالدولة منذ بداية الألفية الثالثة ، ولكن البعض الآخر يتهم نتنياهو بإدخال المزيد من العائلات إلى دائرة الفقر وتعميق الفجوات بين طبقات السكان المختلفة .

٢ – تأثير الانتخابات المقرر إجراؤها في الثامن والعشرين من شهر آذار ٢٠٠٦ على الوضع الاقتصادي . تُشير الأبحاث المختلفة (وبالذات أبحاث بنك إسرائيل) إلى أن أجهزة الانتخابات الحالية أحدثت تغييرات عديدة بما يتعلق بردود فعل الجمهور تجاه الاقتصاد الانتخابي الحالي . سينال القارئ فكرة أساسية عن الأبعاد الاقتصادية الرئيسية المنبثقة عن أجهزة الانتخابات الحالية . النتيجة الحتمية لهذه الانتخابات تجبر السياسيين على اختلاف أحزابهم في أن يكونوا ذوي آفاق واسعة كي يستطيعوا إرضاء ناخبيهم ولا يمكنهم الاستمرار بخداع الجمهور كما فعلوا سابقاً .

٣ – تأثير الانسحاب الإسرائيلي من غزة وشمال الضفة ومقارنة ما بين التكلفة الاقتصادية الناجمة عن زيادة جهود الاحتلال والتسلح مع الوضع المترتب عن انسحاب جيش الاحتلال . للوهلة الأولى قد يظن القارئ أن مساعي الحرب والاحتلال لدولة إسرائيل قد تنتهي مع خروج الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة ولكن لا يفوتنا أن نذكر أن ممارسات هذا الجيش ما زالت قائمة ، وذلك باستعمال المدفعيات والطائرات الحربية بدلاً من جيش المشاة داخل غزة . قد يتم التطرق إلى الكلفة الاقتصادية على فرض أن الاحتلال الإسرائيلي سينتهي في المرحلة القادمة ، على الأقل في قطاع غزة .

٤ – التناقض الكبير الحاصل بين نمو الاقتصاد الإسرائيلي وانتعاشه من جهة وازدياد الفجوات الاقتصادية ودخول العديد من العائلات إلى دائرة الفقر . سوف يتم تفسير هذه الظاهرة بتوسع مع التطرق إلى الفروع أو الفئات السكانية المختلفة التي تستفيد من هذا الانتعاش أو تلك المتضررة من تعمق الفجوات .

٥ – استمرار الإصلاحات الضريبية التي بدئ العمل بها مع بداية سنة ٢٠٠٤ وتم تنفيذ أقسامها الباقية مع بداية سنة ٢٠٠٥ . هنالك فئتان :

فئة مستفيدة جداً من هذه الإصلاحات وفئة أخرى متضررة .

٦- طرح المؤشرات الاقتصادية البارزة المتعلقة بأسواق العمل، مستوى البطالة، غلاء المعيشة، حجم التجارة الخارجية والاستثمارات المحلية والأجنبية في إسرائيل وما إلى ذلك .

٧- استمرار عمليات خصخصة الشركات الحكومية كجزء من خطة إنعاش اقتصاد إسرائيل والتي سنت كقانون في البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) .

ملاحظة مهمة

عند الحديث عن تأثيرات سياسية وحزبية أو اجتماعية فسوف يوجه القارئ إلى الفصول الأخرى المناسبة والمتعلقة بهذه المجالات في التقرير .

القسم الاول

استراتيجية الاقتصاد الاسرائيلي

بداية، وقبل البدء في بحث المواضيع المختلفة في هذا الفصل، نلخص المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لعام ٢٠٠٥ : الاقتصاد الإسرائيلي موجود حالياً بفترة من النمو والإنعاش السريعين، إذ أن معدل نمو الناتج القومي يقارب ٤,٨٪ خلال العام ٢٠٠٥ . هذه النسبة تفوق كل التوقعات المسبقة والتي تحدثت عن نمو بمعدل ٣,٥٪ لنفس العام .

يظهر هذا الانتعاش بالمرتبة الأولى تحسناً واضحاً في المؤشرات المتعلقة بالتشغيل والبطالة، وبالذات في القطاع الإنتاجي، وزيادة الاستثمارات الداخلية والخارجية بنسبة ٥,٢٪ وانخفاض مستوى غلاء المعيشة لتصل نسبته إلى ٢,٨٪ خلال العام ٢٠٠٥ . بناء عليه، نشر بنك إسرائيل توقعاته للعام ٢٠٠٦ وبموجبها سوف ينمو الناتج القومي المحلي بنسبة تفوق ٤,٥٪ وانتعاش الناتج الإنتاجي بنسبة تفوق ٥٪ .

هذا الوضع الجيد نسبياً يمكن أن يعزا إلى ثلاثة عوامل مركزية : الأول هو الوضع الاقتصادي العالمي، الثاني هو الإستراتيجية الماكرو اقتصادية للدولة أما الأمر الثالث فهو الوضع الأمني . الأمر الأول خارجي ويمثل تأثير الاقتصاد العالمي على الاقتصاد الإسرائيلي . الاقتصاد العالمي موجود حالياً بفترة ازدهار يتوقع خلالها المراقبون والمحللون الاقتصاديون نموه بنسبة ٣,٥٪ خلال العام ٢٠٠٦ .

العامل الاقتصادي الداخلي الرئيسي لتحسن الوضع في إسرائيل هو الإستراتيجية الماكرو اقتصادية التي اختارت الدولة أن تسير فيها خلال السنتين الماضيتين والتي تقرر خلالها تخفيض حجم التدخل الحكومي باقتصاد الدولة بما في ذلك خفض نسبة العجز الحكومي، تقليل عبء الضرائب ونسبة الدين الحكومي إلى الناتج .

بالرغم من هبوط نسبة الدين الحكومي إلى الناتج فإن الطريق لا زالت طويلة، إذ يدور الحديث عن نسبة قد تصل إلى حوالي ١٠٦٪ من الناتج القومي بعد أن وصلت إلى ١٠٨٪ سنة ٢٠٠٤، وهي نسبة عالية جداً على المستوى العالمي . بالمقابل، بادرت الحكومة إلى إجراء إصلاحات عدة، خصوصاً بما يتعلق بأسواق العمل، والقطاع العام والأسواق المالية والموانئ، وخصخصة الشركات والبنوك (مثل بنك لئومي، بنك ديسكونت بيزك وغيرها) . والاستثمارات في البنية التحتية

(في مجال القطارات والسكة الحديد).

هذه العوامل وغيرها تم تفصيلها سابقاً وسوف تعطي ثمارها في الفترة المستقبلية. بنك إسرائيل يساهم هو الآخر بدعم هذه الإستراتيجية وبالأساس عن طريق إدارة سياسية نقدية بمجالات الفائدة وسعر صرف العملات الأجنبية والعمل على استمرار ثبات غلاء المعيشة واستقراره حسب أهداف الحكومة، وبالتالي إعطاء الدعم اللازم للاستقرار النقدي والمالي.

بالطبع لا نستطيع صرف النظر عن مساهمة الهدوء الأمني في نمو الاقتصاد خلال العام الماضي، الأمر الذي يظهر جلياً بازدياد ملحوظ في السياحة ورغبة المستثمرين المحليين والأجانب الاستثمار في الاقتصاد الإسرائيلي.

بالرغم من هذه الصورة الايجابية هنالك بعض التحديات التي تواجه الدولة وعلى رأسها الإستراتيجية الاقتصادية. تمر إسرائيل حالياً بفترة انتخابات والعملية الإنتخابية موجودة في أوجها في هذه الفترة.

تتزايد الأسئلة بالذات حول استمرارية هذه الإستراتيجية إذ يزداد الغموض المتعلق بالنواحي السياسية وبالتالي قد يؤدي الأمر إلى زيادة اللايقينية من الحياة الاقتصادية القادمة.

ليست هذه السياسة هدفاً، وإنما وسيلة للوصول إلى هدف النمو المستمر وذلك من أجل تحسين رفاهية السكان بشكل عام وزيادة قدرة الدولة على التعامل مع المشاكل الاجتماعية، وبالذات خفض معدلات الفقر.

توافق السياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية هو أمر ضروري جداً لاستمرار نمو الاقتصاد وانتعاشه ومن المهم جداً أن لا تتناقض هاتان السياستان. الشغل الشاغل للدولة في الوقت الراهن هو أن تعالج الحكومة كل المواضيع الاجتماعية، والكل يتفق على عدم الفائدة الناتجة من نمو الفعاليات الاقتصادية دون معالجة جذرية للمواضيع الاجتماعية، ولهذا يجب فحص المشاكل الاجتماعية بدقة وواقعية وذلك كشرط أساسي لتشكيل سياسة صحيحة. مشكلة الفقر معقدة جداً ويجب معاينتها من عدة جوانب وعدم الاكتفاء بجانب واحد فقط.

فعلى سبيل المثال، يجب تحديد الشرائح السكانية التي تعاني من الفقر وهذا الأمر يوصلنا إلى حقيقة كون الأقلية الفلسطينية في إسرائيل والمتدينين اليهود ("الحريديم") هم أكثر السكان فقراً وذلك بسبب نسبة المشاركة الضئيلة للرجال "الحريديم" والنساء الفلسطينيات في أسواق العمل. يقدر بنك إسرائيل أن حوالي ٤٠٪ من الفقر في الدولة مُركّز لدى هذه الفئات. هذا التحديد مهم جداً من أجل ملاءمة سياسة ناجعة تعالج مشاكل الفقر عند هذه الفئات.

تتضمن معالجة مشكلة الفقر خطوات للمدى القصير وأخرى للمدى البعيد، ومن بين الخطوات بعيدة الأمد: استمرار النمو الاقتصادي وانتهاج سياسة تمكن مواطني الدولة من استغلال القدرات للحيلولة دون دخول هؤلاء المواطنين في دائرة الفقر مرة أخرى. وفي هذا الصدد يجب اتخاذ خطوات مثل: زيادة الموارد الموجهة لشرائح السكان الضعيفة وبالذات ميزانية التعليم والتربية، وتحسين أجهزة التدريب المهني من قبل الحكومة، وتشجيع التدريب المهني من قبل المشغلين وأصحاب المصانع، وتوسيع برامج لإعطاء تعليم أساسي للكبار، وما إلى ذلك.

بالمقابل، يجب اتخاذ خطوات تعالج مشكلة الفقر على المدى القصير. ومن ضمن هذه الخطوات إعطاء محفزات لأولئك القادرين على الخروج للعمل، وإعطاء دعم للعمال الفقراء (بشكل يزيد من تمسكهم بالعمل) وإعطاء دعم لأولئك غير القادرين على العمل مثل المعاقين والشيوخ.

فيما يلي تلخيص للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية للعام ٢٠٠٥ :

١. الناتج القومي، النمو الاقتصادي ومستوى المعيشة

كان الناتج الفعلي المحلي الخام في العام ٢٠٠٥ حوالي ٥٠٨ مليارد شيكل وهو يعلو الناتج القومي لسنة ٢٠٠٤ بحوالي ٥,٤٪.

نمو الناتج بدأ في العام ٢٠٠٣ بعد أن حصل تراجع اقتصادي وكساد عميق بدأ مع نهاية سنة ٢٠٠٠ وهبوط الناتج خلال السنوات ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ على التوالي.

هذا النمو ناجم عن انتعاش في الاقتصاد العالمي والاستقرار النسبي للوضع الأمني خلال السنتين الماضيتين.

سوف ينمو الناتج الإنتاجي خلال العام ٢٠٠٦ بحوالي ٥,٥٪ حسب تقديرات بنك إسرائيل. تدلّ هذه المعطيات على انتعاش الفعاليات الاقتصادية خلال الفترة الحالية.

الناتج القومي الفعلي للفرد هو دلالة على مستوى المعيشة في الدولة. كان نمو الناتج الفعلي للفرد سنة ٢٠٠٥ بنسبة ١,٢٪ وذلك بعد هبوطه بشكل مستمر خلال السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٣. يدل هذا الأمر على خروج الدولة من الكساد الاقتصادي الصعب الذي مرّت به خلال الفترة ذاتها وعلى ارتفاع مستوى المعيشة خلال السنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٥ أعلى من معظم الدول الأوروبية (٠,٧) أو دول OECD (٢,٢) الولايات المتحدة (١,٣) ولكنها أقل من نمو الناتج في الصين (٩,١) روسيا (٧,٤٪) والهند (٨,٢٪).

لائحة رقم ١:

الاقتصاد الإسرائيلي – معطيات أساسية للسنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٥.

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الناتج المحلي الخام (مليارد شيكل، أسعار ٢٠٠٠)	٤٧١	٤٦١	٤٦٣	٤٦٩	٤٨٧	٥٠٨
نسبة الزيادة بالناتج القومي الفعلي (نمو الناتج)	٨٪	-١,١٪	-٠,٩٪	-١,٣٪	٤٪	٤,٥٪
الناتج المحلي الخام للفرد (شيكل، أسعار ٢٠٠٠)	٧٤٨٤٧	٧٢٤٥١	٧٠٤٩٢	٧٠١٢١	٧١٦٩٠	٧٣١٩٠
نسبة نمو الناتج الفعلي للفرد	٥,٢٪	-٣,٢٪	-٢,٧٪	-٠,٥٪	٢,٢٪	٢,١٪
نسبة غلاء المعيشة	٠٪	١,٤٪	٦,٥٪	-١,٩٪	١,٦٪	٢,٥٪
نسبة فائدة بنك إسرائيل	٨,٢٪	٥,٨٪	٩,١٪	٥,٢٪	٣,٩٪	٤,٨٪
نسبة الدين العام إلى الناتج القومي	٩٣٪	٩٨٪	١٠٦٪	١٠٦,٧٪	١٠٨٪	١٠٦٪
نسبة العجز الحكومي إلى الناتج القومي	٠,٧٪	٤,٥٪	٣,٩٪	٥,٦٪	٣,٩٪	٣,٧٪
نسبة البطالة	٨,٨٪	٩,٣٪	١٠,٣٪	١٠,٧٪	١٠,٧٪	٩,٢٪

٢. النفقات العامة، العجز بالميزانية ونفقات الأمن

كانت نسبة النفقات العامة إلى ناتج سنة ٢٠٠٥ حوالي ٥٢,٣٪ وهي نسبة عالية جداً إذا ما قورنت بباقي دول العالم.

نسبة النفقات العامة إلى الناتج في إسرائيل تشابه نسبتها في دول غرب أوروبا ولكنها أعلى بكثير من نسبتها في دول شرق آسيا أو دول القارة الأميركية.

هذه النسبة العالية مصدرها نفقات الأمن المرتفعة والتي تشهد على الطابع العسكري والاحتلالي لدولة إسرائيل.

وصل عجز الميزانية سنة ٢٠٠٥ إلى ٢١,٥ مليارد شيكل (أي حوالي ٤,٥٪ إلى الناتج القومي) وهذه النسبة أقل مما كانت عليه سنة ٢٠٠٤ (٥,٦٪) ولكنها أعلى من الهدف المعلن للحكومة ألا وهو ٣٪ بين السنوات ٢٠٠٥-٢٠١٠.

هبط دخل الدولة من الضرائب وذلك بعد إقرار الإصلاحات الضريبية المقررة منذ منتصف ٢٠٠٣ والتي بدأ العمل بها مع بداية سنة ٢٠٠٤ واستمرت أيضا خلال العام ٢٠٠٥.

كانت نسبة النفقات الأمنية إلى الناتج القومي حوالي ١٠٪ وهي نسبة تفوق معظم دول العالم، ما يدل على الطبيعة العسكرية والاحتلالية لدولة إسرائيل الأمر الذي يُلحق ضرراً كبيراً بالموارد المخصصة لمجالات أخرى مثل التربية والتعليم والصحة وغيرها.

٣. الاستهلاك الشخصي، استيراد المواد الاستهلاكية

ارتفعت نسبة الاستهلاك الشخصي والاستهلاك الشخصي للفرد خلال العام ٢٠٠٥ بنسبة ٤,٥٪ و-٢,٨٪ على التوالي.

أما استيراد السلع الاستهلاكية والسلع المعمرة (durable commodities) فقد هبط خلال العام مستوى الطلب بعد ان ارتفعت لمدة ١٤ شهراً متتالياً. هذا الأمر متوافق مع مستوى الطلب، ويدل الهبوط على ركوده وبالأخص خلال النصف الثاني من ٢٠٠٥.

٤. التصدير، الاستيراد والاستثمارات الأجنبية

ارتفع حجم تصدير السلع والخدمات بنسبة ١٢٪ في العام ٢٠٠٥ وهذا يشكل استمراراً للارتفاع الحاصل بنسبة ٦,٥٪ سنة ٢٠٠٤. أما الاستيراد فقد ارتفع بحوالي ١٣,٥٪ بعد ارتفاعه بنسبة معتدلة (٣,٢٪) خلال سنة ٢٠٠٤.

وتدل نسبة ارتفاع التصدير والاستيراد خلال العام ٢٠٠٥ على الانتعاش الحاصل في الاقتصاد العالمي من جهة وخروج الدولة من الكساد الاقتصادي من جهة أخرى.

الأمر المشجع أن التصدير الصناعي بدأ ينتعش هو الآخر وقد نما بنسبة ٢١٪، وازداد استيراد المنتجات الاستثمارية بعد أن بدأ هذا الارتفاع خلال سنة ٢٠٠٣.

ويدل هذا الأمر في حد ذاته على التوقعات الايجابية للقطاع الإنتاجي وعلى انتعاش الاقتصاد والفعاليات الاقتصادية. وارتفعت الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل خلال ٢٠٠٥ بشكل حاد. ويُمثل هذا الأمر ازدياد قوة العملة

المحلية (الشيكل) مقابل الدولار وارتفاع مصداقية أسواق المال الإسرائيلية بنظر المستثمرين الأجانب .

ومن جانب آخر، ارتفع حجم استثمارات المواطنين خارج البلاد وذلك بعد أن دخلت الإصلاحات الضريبية حيز التنفيذ (اقرأ فيما يلي الفصل المتعلق بالإصلاحات الضريبية) .

ووصل حجم الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل إلى حوالي ١٢ مليارد دولار وهو أعلى بحوالي ١,٣٪ من نسبتها سنة ٢٠٠٤ .

٥. غلاء المعيشة، نسبة الفائدة، سعر صرف العملات

ارتفع جدول غلاء المعيشة خلال سنة ٢٠٠٥ بنسبة ٥,٢٪ تقريباً بعد أن كان قد ارتفع بنسبة ٨,١٪ خلال سنة ٢٠٠٤ . هذه النسبة تضاهي نسبة غلاء المعيشة في الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا . ويدل هذا الاستقرار في جدول غلاء المعيشة على أن الاقتصاد ينتعش من الكساد بالفعاليات الاقتصادية المختلفة (جدول غلاء المعيشة هبط خلال ٢٠٠٣ بنسبة ٩,١٪ لأول مرة بتاريخ اسرائيل) .

وبلغت نسبة فائدة بنك إسرائيل إلى ٨,٤٪ وهي أعلى من نسبة الفائدة بالولايات المتحدة ومن معظم دول أوروبا .

وارتفع سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار بنسبة ٥,٢٪ خلال ٢٠٠٥ بينما هبط سعر صرف العملة مقابل اليورو بنسبة ٩,٠٪ خلال نفس السنة .

وهذا الثبات بسعر صرف العملات الأجنبية يتوافق مع ثبات جدول غلاء المعيشة ويزيد من مستوى الاستقرار الاقتصادي .

٦. التشغيل، البطالة، المشاركة بقوة العمل المدني والعمال الأجانب

هبطت نسبة البطالة من١١٪ خلال سنة ٢٠٠٣ إلى نسبة ٧,١٠٪ خلال ٢٠٠٤ والى ٢,٩٪ خلال ٢٠٠٥، أما نسبة المشاركة العامة بقوة العمل المدني فقد وصلت إلى حوالي ٥٣٪ سنة ٢٠٠٥ وهي نسبة تعتبر منخفضة مقارنة مع الدول الأوروبية أو الولايات المتحدة .

وكانت نسبة مشاركة النساء ٥٠٪ ونسبة مشاركة الرجال ٥٨٪ ونسبة المشاركة بقوة العمل المدني عند الأقلية الفلسطينية في إسرائيل اقل بكثير من نسبة المشاركة العامة . وتبرز بالذات نسبة المشاركة المنخفضة عند النساء الفلسطينيات إذ لا تتعدى هذه النسبة ٢٠٪ .

وهبط عدد العمال الأجانب (المُصرح وغير المُصرح بهم) بنسبة ١٨٪ خلال ٢٠٠٥ وبذلك تكون قد هبطت نسبتهم من مجمل المشتغلين بحوالي ٢٪ .

وهبطت نسبة العمال الفلسطينيين بشكل حاد يزيد عن النسبة التي هبطت بها نسبة العمال الأجانب الآخرين .

٧. الفقر واللا مساواة بتوزيع الدخل

استمرت الفوارق الاقتصادية بالتوسع خلال سنة ٢٠٠٥، إذ ارتفع ضريب جيني (Gini Coefficient) بعد

دفع المستحقات والضرائب من ٠,٣٦٩ سنة ٢٠٠٤ إلى ٠,٣٧٢ سنة ٢٠٠٥ (ضريب جيني هو معامل يتم بحسبه فحص اللا مساواة بتوزيع الدخل وتتراوح قيمه بين ٠، أي مساواة تامة بين كل الأفراد بتوزيع الدخل وبين ١ أي لا مساواة تامة بتوزيع الدخل بحصول شخص واحد فقط على كل الدخل، ومن المعتاد حساب هذا الضريب وفق الدخل الاقتصادي الخام وأيضا وفق الدخل الاقتصادي الصافي، إذ يستعمل المعامل الأول لقياس الدخل من الفعاليات الاقتصادية بينما يهدف المعامل الثاني إلى قياس الوضع بعد الضرائب والمستحقات المختلفة والتي تهدف إلى معالجة اللا مساواة بتوزيع الدخل).

هذه الظاهرة هي أكثر الظواهر صعوبة إذ أن النمو الحاصل بالناتج القومي يتنافى مع الازدياد الحاصل بعدد العائلات الفقيرة، ومع ازدياد الفوارق الاقتصادية سنة بعد أخرى (انظر فيما يلي الفصل المتعلق بالنمو الاقتصادي بين الواقع والوهم).

٨. البورصة وأسواق المال

شهدت سنة ٢٠٠٥ ارتفاعاً ملموساً بأسعار الأسهم ووصل معدل الارتفاع إلى حوالي ٣٥٪. ويدل هذا الأمر على ارتفاع المصداقية والأمانة المتعلقة بأسواق المال وبازدياد رغبة المستثمرين باستثمار أموالهم في أسواق المال الإسرائيلية.

القسم الثاني

تقييم سياسة بنيامين نتنياهو الاقتصادية: نجاح أم فشل؟

قد يبدو للوهلة الأولى أن السياسة الرأسمالية لوزير المالية السابق بنيامين نتنياهو وحكومته من قبل قد نجحت بشكل منقطع النظير. سياسة تقليص المخصصات والمستحقات، وتقليص الأجور (تحت غطاء "تشجيع النمو")، وتقليص شامل للميزانيات وفي الأساس في فروع التعليم والصحة، بالإضافة إلى الإصلاحات بأسواق المال مثل تأميم صناديق الشيخوخة القديمة، وبيع الصناديق الجديدة، ونقل صناديق التوفير طويلة الأمد من البنوك إلى جهات أخرى، وتسريع عمليات خصخصة الشركات الحكومية بما في ذلك معظم الخدمات الاجتماعية، كل هذه الأمور قد توفر للوهلة الأولى الانطباع بأن الاقتصاد الإسرائيلي قد نجح في الخروج من الكساد الاقتصادي الصعب وبأن مستوى البطالة قد هبط وبأن الدولة تنمو اقتصاديا؛ ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: ما معنى هذا النمو المقدر بحوالي ٥,٤٪ سنوياً خلال العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥؟

المعطيات الجافة تقوي الإحساس انه رغم القساوة والصعوبات الجمة التي واجهت صانعي القرار فإن الثمن كان جديرا. فقد يدعي الكثير انه بفضل هذه السياسة الحكيمة انتقلت إسرائيل من واقع يسوده الكساد والبطالة إلى واقع أفضل يرتكز على العمل أو الأصح الانتقال من تراجع اقتصادي إلى نمو سريع.

وقبل أن نقيم المعطيات والواقع الحالي علينا أن نتطرق ولو بشكل بسيط للخلفية المؤدية إلى ظهور سياسة نتنياهو

الاقتصادية. خلال سنة ٢٠٠٠ وبالوقت الذي حكمت فيه حكومة حزب العمل بقيادة أيهود باراك كان الاقتصاد الإسرائيلي نما بنسبة ٤,٧٪. وفي شهر شباط ٢٠٠١ سقطت حكومة باراك واستلم حزب التكتل بقيادة شارون الحكم، وفي الوقت ذاته سجلت هذه الحكومة بعض الانجازات مثل تقليص نسبة الفائدة إلى ٣٪ وانقطعت التقليصات الحادة بميزانية الدولة وهذا كله بفضل وزير المالية حينئذ سيلفان شالوم، ولكن هذه السياسة لم تستطع التغلب على الركود الاقتصادي الحاصل اثر تدهور الوضع الأمني والسياسي والذي سببته حكومة شارون بنفسها.

وارتفعت نسبة البطالة بشكل حاد بينما هبط الناتج ولأول مرة منذ عام ١٩٥٢ بنسبة ١,١٪ سنة ٢٠٠١ وبنسبة ١,٣٪ سنة ٢٠٠٢.

الانتخابات الحاصلة سنة ٢٠٠٣ ولدت انقلابا جذريا كان أساسه التغيير الدرامي في السياسة الاقتصادية، إذ استبدل شارون وزير المالية شالوم بوزير مالية آخر هو بنيامين نتنياهو.

وعند استلام نتنياهو وزارة المالية قرر جعل هذا المنصب مُعرضاً لقفزات سياسية وجعل من نفسه مصلحاً كبيراً بالاقتصاد كله، وأظهر نفسه كمحارب الشركات الاحتكارية (مثل شركة الكهرباء والبنوك وغيرها)، وكأنه الشخص الوحيد الذي يستطيع حل المسائل المستعصية للدولة (وبالأساس مشاكل النمو الاقتصادي والبطالة).

وبدأ نتنياهو في هذا الوقت يُظهر أمام الملأ صعوبة الوضع الاقتصادي وخطورته، وأن الدولة تقف أمام هوة عميقة، وعليه يجب اتخاذ خطوات طارئة صعبة ومؤلمة مثل التقليصات الحادة في الميزانية وتقليص مخصصات الأولاد، ومخصصات الشيخوخة، ومخصصات المعاقين، ومخصصات الأمهات الوحيدات وغيره.

وكانت الآلية المركزية التي استندت إليها سياسة نتنياهو تطوير أسواق الأسهم. وكانت صناديق تأمين الشيخوخة التابعة لنقابة العمال (الهستدروت) بمثابة الخطوة الأولى بهذا المجال. وفعلاً، وتحت غطاء الأزمة المستعصية بهذه الصناديق أممت الحكومة كل الصناديق القديمة (إحدى هذه الصناديق "مبطاحيم" فإنه من المفروض ان تصل الى عدم القدرة على دفع التزاماتها لأعضائها في سنة ٢٠٣٠). هذا الأمر يناقض تماما سياسة الحكومة القاضية بتسريع عملية خصخصة الشركات الحكومية والمقررة وفق القانون، وبالذات منذ ٢٠٠٣. شملت عملية تأميم صناديق الشيخوخة تعيين مدراء جدد يخضعون لوزارة المالية، رفع سن التقاعد إلى ٦٧ للرجال و ٦٤ للنساء، تغيير طريقة حساب الاستحقاق، جباية رسوم إدارة من الأعضاء وغيره. تستند عملية تأميم الصناديق إلى الافتراض القائل أن تمويل أي عجز بهذه الصناديق سوف يتم عن طريق اشتراك الأعضاء على اختلاف أنواعهم. هذه المواضيع كلها تثقل على كاهل الأعضاء وتؤدي إلى خروج البعض منهم وسحب عضويتهم من هذه الصناديق وذلك بسبب أنظمة الصناديق الجديدة والتي تزيد من نسبة إفراز المبالغ المدفوعة من قبل الأعضاء من جهة وتقلل من حقوقهم بشكل جذري من جهة أخرى. الهدف الرئيسي من وراء هذه العملية كان رغبة الحكومة بتأميم أموال الضمان الاجتماعي لمواطنيها وخصخصة الخدمات المعطاة لهؤلاء المواطنين.

خلال جلسة استغرقت ٥ دقائق فقط قررت الحكومة إرسال هذه الصناديق إلى أسواق المال، وألزمتها باستثمار ٧٠٪ من الأملاك بالأسهم و ٣٠٪ فقط بسندات الدين الحكومية. وأجبرت هذه الخطوات الصناديق المختلفة التفتيش عن استثمارات جديدة في أسواق الأسهم، ويدور الحديث عن مبلغ ١٠ مليارد شيكل سنوياً.

وفي هذه الحالة وبسبب كون كمية الأسهم محدودة، حدث نقص كبير بأسواق الأسهم ما أدى إلى ارتفاع حاد بأسعار

الأسهم المتداولة في البورصة (ارتفعت أسعار الأسهم سنة ٢٠٠٣ بمعدل ٦٠٪ ، انظر التقرير السابق لسنة ٢٠٠٤) .

حدث خلال سنة ٢٠٠٤ تسارع في نمو الناتج العام، إذ نما الاقتصاد بنسبة ٣ , ٤٪ وهبطت نسبة البطالة من ٧ , ١٠٪ إلى ٢ , ٩٪ عند منتصف سنة ٢٠٠٥ ، وعليه يبدو أن سياسة نتنياهو نجحت بأن تثبت نفسها .

ولكن في هذه الأثناء بدأت معطيات أخرى تظهر، وبالأساس معطيات بنك إسرائيل ودائرة الإحصاء المركزية وحسبها فإن النمو السريع بنسبة ٥ , ٤٪ لسنة ٢٠٠٥ كان فقط نصيب العشر الأعلى (لدى ذوي الدخل المرتفع جداً والذي يعادل ٥ أضعاف معدل الدخل) .

ويتفق كل المراقبين والمحللين الاقتصاديين على أن هذا النمو لم يتوغل إلى الطبقات الأخرى ولم يكن من نصيب أولئك الذين لا يتقاضون مثل هذه الأجور المرتفعة .

ينتج من هنا أن أسواق المال بما فيها أسواق الأسهم تخدم أصحاب رؤوس الأموال فقط ، أي أن ارتفاع أسعار الأسهم لا يوجه لنمو الاقتصاد الشامل .

ولا يُشير تجنيد الأموال الكبير الذي حصل في منتصف العام إلى نمو حقيقي للاقتصاد، فقد جندت الشركات مبالغ طائلة وصلت إلى ٢٠ مليارد شيكل منذ بداية ٢٠٠٥ وحتى شهر أيار من نفس السنة، ولكن هذا التجنيد لم يكن بهدف إقامة مصانع جديدة أو استثمارات أخرى في إسرائيل وإنما خصصت هذه الأموال لدفع التزامات الشركات المختلفة .

أضف إلى ذلك أن الأموال المعدة من اجل الاستثمارات في البلاد وجهت لشراء شركات قائمة، ويعني هذا الأمر أن الأموال انتقلت من يد لأخرى دون أن يكون لها تأثير فعلي على الاقتصاد بأكمله .

وتشير تقارير بنك إسرائيل إلى أن الوضع الاقتصادي يتأثر بالوقت الراهن من فعاليات التصدير الناجحة جداً، ولكن المجالات الأخرى المحلية تشكو من ضعف معين، وعليه فإن الاقتصاد لم يصل بعد إلى النمو الحقيقي وذلك بسبب كون النمو الحالي ينبع من التصدير فقط .

هذا الأمر بحد ذاته هو أمر جيد ولكن ليس باستطاعته حل مشاكل البطالة والفقر المستعصية والمتفاقمة .

ويقول رئيس اتحاد الصناعيين أنه منذ بداية العام ٢٠٠٥ يشهد قطاع الصناعة جموداً، وبالذات في المصانع الصغيرة والمتوسطة . تمضي المصانع الكبيرة قُدُماً نحو مزيد من التطور وكسب الأرباح ، بينما تتعرض المصانع الصغيرة والمتوسطة ، والتي تشكل أغلبية الصناعة ، لموجة أخرى من الكساد والركود . الطلب المحلي لمنتجات محلية صناعية لم يقفز أي قفزة نوعية خلال السنوات الماضية، والعديد من السكان لا يملكون الأموال الكافية للمشتريات العادية . ولم يرتفع الأجر الفعلي وبقيت نسبة البطالة مرتفعة .

ونشرت دائرة الإحصاء المركزية معطيات أخيرة تتعلق بوضع الدولة من ناحية اقتصادية .

الصورة التي تظهرها دائرة الإحصاء غير مشجعة وغير مطمئنة حتى من وجهة نظر بنيامين نتنياهو (الذي يتنافس حالياً على منصب رئيس الوزراء) ويزعم انه نجح باشفاء الاقتصاد وإنقاذ الدولة من الهاوية وجعله ينمو نمواً سريعاً . وتشير هذه المعطيات إلى ما يلي :

تراجع الإنتاج الصناعي سنة ٢٠٠٥ مقارنةً مع سنة ٢٠٠٤ بنسبة ٣٪ .

تراجع التصدير سنة ٢٠٠٥ بنسبة ٢٪ مقارنة مع سنة ٢٠٠٤ .

ويحتل تصدير الصناعات التكنولوجية الرفيعة المتطورة (High Tech) تقريباً ٥٠٪ من مجمل التصدير الصناعي الإسرائيلي، وحصل تراجع في أسواق العقارات والأملاك غير المنقولة بشكل حاد، وما إلى ذلك.

ويتمثل الوضع الراهن في إسرائيل بوجود طبقة صغيرة جداً من أصحاب الموارد والأموال، ٢٠٪ من سكان الدولة يعيشون تحت خط الفقر بينما ١٪ فقط من سكان الدولة أغنياء جدا يمتلكون حوالي ١٢٪ من مجمل الدخل بالدولة، ٩٪ أصحاب دخل عالٍ يتمتعون بخيرات البلاد ومن السياسة المميزة لوزارة المالية والحكومة، وهم ينتمون لبعض العائلات (مثل عائلة بوروفيتش، عائلة آيزنبرغ، عائلة فيشمان وغيرها) وتسيطر هذه العائلات على معظم موارد الأموال (حوالي ٤٢٪) وخصوصا تلك المجندة عن طريق البورصة وتنتقل ثروتها من جيل لآخر، بينما تثقل مشاكل الحياة وهمومها على ٩٠٪ الباقين إذ يضطر هؤلاء لدفع القروض السكنية، ودفع الفوائد الباهظة والاكتفاء بأجر زهيد.

النمو الاقتصادي لحكومة شارون نتنياهو حَسَّن أو ساعد فئة الأغنياء فقط ولم يصل بتاتاً إلى الطبقات الوسطى والضعيفة، وفي الأساس لم يرتشح إلى العائلات الفقيرة.

كما ذكر سابقاً، باشرت حكومة شارون–نتنياهو باتخاذ خطوات اقتصادية جلبت الضرر بشكل لم يسبق له مثيل بأجهزة الأجور والتشغيل، وبأجهزة ضمان الشيخوخة وبشبكة الضمان الاجتماعي ، وبالدفاع القانوني عن العمال وبأجهزة خدمات التعليم، والصحة والرفاه. هذه الخطوات جاءت متتالية وكرد على هبوط مدخولات الدولة من الضرائب والتي نتجت إثر تقلص الفعاليات الاقتصادية. ولكن قسماً كبيراً من هذه الخطوات الاقتصادية لم يأت بفعل الكساد والركود أو من الحاجة لتقليص نفقات الحكومة: مثلت هذه الخطوات نظاماً اجتماعياً اقتصادياً يمينياً يسعى إلى إضعاف وتقليل دور الدولة والمجتمع في الاقتصاد، وإعطاء أصحاب رؤوس الأموال مركزاً متقدماً من ناحية سياسية واجتماعية وإضعاف منظمات العمال، ولتخفيض كلفة العمل للعاملات والعاملين ولتخفيف شبكات الدعم المختلفة .

وتحت غطاء "الخزينة فارغة" تحدث في إسرائيل ثورة اجتماعية يمينية تفكك أنظمة مبنية وقانونية طويلة الأمد.

تحت هذا الغطاء (غطاء الخزنة الفارغة) تحاول الحكومة جاهدة السيطرة على مساحات فلسطينية واسعة واضعاف السلطة الفلسطينية واستمرار التمسك بكل المستوطنات في الضفة الغربية أو حتى توسيعها.

وبالرغم من كون الخزينة فارغة زادت الحكومة، بتوصية من وزير المالية في حينه بنيامين نتنياهو، ميزانية الجيش وشغلت فرقاً ووحدات عسكريةً كاملة في الدفاع عن المستوطنات وتستثمر أكثر بكثير مما خططت له ببناء جدار الفصل العنصري الذي تغير مساره عدّة مرّات، وذلك لكي تستطيع إسرائيل أن تنهش المزيد من الأراضي الفلسطينية. لم تساهم هذه الخطوات في تهدئة النزاع ولم يؤد الأمر إلى الهدوء السياسي والأمني المطلوبين لتجديد الاستقرار الاقتصادي .

أدى نهج الحكومة وبالذات نهج نتنياهو إلى دفع ثمن باهظ يتمثل بإلحاق الضرر بطبقات وفئات عديدة من الجمهور الإسرائيلي. وأدّى دمج الخطوات الاقتصادية بالخطوات السياسية والأمنية إلى أزمة اقتصادية اجتماعية خطيرة. وتؤدي خطوات الحكومة إلى تآكل الطبقة الوسطى وإلى توسيع دائرة الفقر سنة بعد أخرى، ونقل قسم كبير وبشكل متزايد من الثروة العريضة لأيدي أقلية ولإضعاف قدرة الدولة في إحداث توازن بين الطبقات والشرائح السكانية المختلفة .

أُقيمت سياسة نتنياهو الاقتصادية على أساس ايديولوجيا اجتماعية يمينية تهدف إلى خفض كلفة العمل وإضعاف منظمات ونقابات العمال. هذه الايديولوجيا تعرف باسم: الليبرالية الجديدة المرتكزة إلى الأسس التالية: تدخل الحكومة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية يجلب الضرر وليس الفائدة، زيادة المنافسة الحرة بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، حرية

العمل، حرية الحركة وحرية المبادرة، حرية التجارة الدولية، إعطاء الفرد حق الامتلاك بشكل حر، التجارة الحرة تؤدي إلى توسيع الأسواق وزيادة المنافسة وتقسيم العمل والتخصص لكل منطقة بحسب الأفضلية النسبية وعليه فان حجم الإنتاج يرتفع بشكل ملحوظ، دور الدولة يتلخص بضرورة حماية العقود والاتفاقيات الموقعة بين الأطراف المختلفة ومنع حدوث أية إصابات للأملاك الخاصة، الرجوع إلى الرأسمالية الراديكالية والتي تزعم بشكل ظاهر إلى زيادة الأرباح والغنى للجميع ولكن الليبرالية الجديدة تؤيد بشكل مخفي تركيز الغنى والأملاك بأيد قليلة فقط.

الأضرار التي لحقت بفئات العمال خلال السنتين الماضيتين شملت معظم نواحي العمل:

- تشغيل النساء في خدمة الدولة: هذه الفئة تشكل ٧٠٪ من مجمل المشتغلين بخدمة الدولة وعند الإقرار على تقليص عدد العاملين في خدمة الدولة فإن الفئة الأولى المتضررة هي فئة النساء.
- إلحاق الأضرار بشروط التشغيل بالدولة: إلغاء حقوق العمال المشتغلين عن طريق شركات القوى البشرية العاملة.
- التأثير بشكل سلبي على أجور العاملين والعاملات: وبالذات بعد أن أقرت الحكومة خصخصة شركات إضافية، إذ انه من المعروف أن خصخصة الشركات تؤدي إلى ارتفاع أجور المديرين وأصحاب الوظائف المرموقة والى انخفاض في أجور العمال العاديين.
- تأميم صناديق الشيخوخة القديمة أدى إلى إبعاد هذه الصناديق عن منظمات العمال وإساءة شروط الاستثمار لهذه الصناديق.

من جانب آخر هدفت سياسة نتنياهو الاقتصادية إلى إلحاق الضرر بالخدمات الاجتماعية:

تقليص جذري بهذه الخدمات، وتقليص سلة الخدمات الصحية، وتقليص ١٥٪ من ميزانية الصحة، وميزانية التعليم والتربية وميزانية البناء والإسكان وتقليص ٧٪ من الهبات الممنوحة لدافعي الأجر السكني.

هذه الأمور كلها تضر بالنساء بالدرجة الأولى، بما في ذلك الأمهات الوحيدات. كان بنيامين نتنياهو أيضا المسؤول عن إصابة شبكة الضمان الاجتماعي إصابة خطيرة؛ ويدور الحديث عن مخصصات التأمين الوطني. وجاءت هذه الأضرار بعد حملة حكومية واسعة قادها نتنياهو ضد شرائح السكان الفقيرة في إسرائيل التي تعتمد في معيشتها على هذه المخصصات.

وزعم نتنياهو في حملته هذه أن مخصصات التأمين الوطني تشكل عبئاً على خزينة الدولة، وان هذه الشرائح الفقيرة لا تنتج شيئاً وبالتالي فهي ترتكز على العيش على حساب أولئك الذين يشتغلون ويخدمون في الجيش على حد تعبيره. أخذت هذه الحملة طابعاً عنصرياً إذ شن نتنياهو في الكثير من الأحيان حرباً ضد الأقلية الفلسطينية في إسرائيل بكونها إحدى الشرائح المحتاجة جداً لشبكة الضمان الاجتماعي. شرائح أخرى تضررت من هذه الحملة كانت الأمهات الوحيدات، والشيوخ، والمعاقون، والأطفال، وتعكس عملية تقليص أو الإضرار بشبكة الضمان الاجتماعي أمرين رئيسيين:

الأول إصابة ضمان الدخل والثاني إصابة مخصصات أو رسوم البطالة، وعليه فقد صورت هذه المخصصات كأموال تمكن غير المشتغلين العيش على حساب خزينة الدولة. ولكن تحت هذا الغطاء "الكاذب" الحق نتنياهو الضرر

بمخصصات أخرى مثل مخصصات الشيخوخة، مخصصات الأولاد ومخصصات المعاقين. واعتادت وزارة المالية على إظهار هذه المخصصات كأموال تحولها الدولة من خزينتها. ولكن فعلياً هذه المخصصات مصدرها رسوم التأمين الوطني والمجبر على دفعها كل مواطن في الدولة بحسب القانون. ومخصصات التأمين الوطني ممولة عن طريق رسوم التأمين الوطني التي يدفعها العمال ومشغلوهم، وهذه الرسوم تمول مخصصات الشيخوخة والأرامل، ومخصصات الأولاد، والبطالة، ومخصصات إصابات العمل، ومخصصات الإعاقة ومخصصات الأمهات.

الأمر الوحيد الممول من خزينة الدولة هو ضمان الدخل. وتُشكل النساء حوالي ٦٥٪ من مجمل الحاصلين على ضمان الدخل.

ونجحت شبكة الضمان الاجتماعي في السابق في أن تقلص بشكل ملموس كل الأبعاد السلبية الازدياد غير المتساوية بتوزيع الدخل، ولكن سياسة نتنياهو كانت السبب الرئيسي بارتفاع ضريب جيني وازدياد عدد العائلات الفقيرة وخصوصاً منذ سنة ٢٠٠٣ وحتى اليوم.

كانت هذه السياسة السبب الرئيسي للنمو الاقتصادي المقتصر على صناعة التكنولوجيا الرفيعة المتطورة (Hi-Tech) والشركات الكبرى من القطاع الإنتاجي، وليس باستطاعة هذا النمو إعطاء حلول لمجمل العاطلين عن العمل أو لمشكلة الفقر المتزايد سنة بعد أخرى.

وأصابت سياسة اللبرلة الاقتصادية والخصخصة التي انتهجها نتنياهو بشكل خطير مفهوم دولة الرفاه، إذ قُلص القطاع العام وتضررت حقوق العمال.

الأصوات المعارضة لسياسة نتنياهو الليبرالية الجديدة تسمع من حين لآخر عن طريق الاقتصاديين والمحللين الذين يرون أن سياسة توزيع الدخل بشكل متساوٍ أكثر وتقليص الفوارق الاقتصادية هي المفتاح للنمو الاقتصادي الدائم والمستمر، ولكن بالمقابل رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال يدعمون سياسة نتنياهو ويعطونها مصداقية تزيد من تركيز هذه الأموال لدى ذات الفئة قليلة العدد من مجمل السكان الكلي.

القسم الثالث

تأثير الانتخابات البرلمانية في اسرائيل (انتخابات الكنيست) على الاقتصاد الإسرائيلي

يحذر المراقبون على اختلاف أنواعهم مجدداً من ظاهرة الاقتصاد الانتخابي ومخاطرها على اسرائيل.

ومن المتوقع أن تتمحور الانتخابات في نهاية آذار ٢٠٠٦ حول مواضيع اقتصادية واجتماعية، وعليه فإن السياسيين على اختلاف كتلهم وأحزابهم يتنافسون بينهم لرفاهية شرائح السكان المختلفة.

مع حل البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) في شهر كانون الأول ستتوقف كل الإجراءات المتعلقة بسن القوانين وستتحول الحكومة إلى حكومة مؤقتة محدودة الصلاحيات والإمكانيات، وعليه فإن الظاهرة الأولى المتعلقة بتأثير الانتخابات على الاقتصاد تتمثل بقرار رئيس البرلمان (روبي ريبلن) بعدم سن أي قانون له تكلفة اقتصادية في هذه الفترة. ولكن فعلياً سنت بعض القوانين والأنظمة التي تزيد من رفاهية الناخبين. فعلى سبيل المثال، قرر وزير المالية في هذه الفترة (ايهود اولمرت والذي يشغل منصب رئيس الوزراء بالوكالة) خفض الضرائب على المركبات.

وصادقت لجنة الاقتصاد التابعة للبرلمان (الكنيست) بعض الأنظمة التي تمنع السلطات المحلية قطع المياه عن محتاجين لم يدفعوا حسابات المياه. بالإضافة إلى قرار وزير المالية ورئيس الحكومة (ايهود اولمرت) بتحضير خطط اقتصادية لمحاربة الفقر.

السؤال الذي يطرح نفسه :

هل يدور الحديث عن اقتصاد انتخابي ؟

الجواب : بدون شك، نعم. هذا الاقتصاد الانتخابي المتعلق بأجهزة الانتخابات الحالية يختلف كلياً عما كان عليه في الماضي. فمثلاً في سنوات الـ ٧٠ أقيمت شوارع جديدة وتم الاستثمار بالبنية التحتية.

في سنوات الـ- ٨٠ خفضت معظم الضرائب عن الأجهزة الكهربائية.

أما اليوم ، فإن بلوغ الجمهور والناخبين إلى جانب القوانين المحكمة وقوة الموظفين المهنية تصعب على السياسيين مهمتهم بتحسين أوضاع الناخبين لحظة قبل إجراء الانتخابات. وعليه على هؤلاء السياسيين توزيع "هدايا متواضعة" على الناخبين.

ويقول رئيس لجنة المالية التابعة للكنيست : أن الاقتصاد الانتخابي لا زال قائماً وأن الجمهور ليس مغفلاً ولا يشتري وعوداً كبيرة. ولكن عند توزيع القليل من هنا والقليل من هناك ويبدأ الجمهور بالشعور بهذه الأمور الصغيرة (حتى وان لم يكن واعياً لذلك) فإن هذا الأمر ناجع للغاية".

وسبب الاقتصاد الانتخابي مشاكل جمة لوزارة المالية وللدولة على مر السنين. وتمثلت هذه المشاكل بزيادة ميزانيات الدولة في الفترة القريبة من الانتخابات، وعليه دخلت الدولة في عجز مستمر اضطر على إثره موظفو الوزارات المالية أن يجدوا التمويل المناسب لهذا العجز. الأمر المشجع أن قوة الاقتصاد الانتخابي السلبية ضعفت مع مرور السنين.

ويدّعي مدير عام وزارة المالية السابق أن الاقتصاد الانتخابي اختفى تماماً. ولكن آخرين يدعون أن الاقتصاد الانتخابي غير من شكله والجمهور يطالب اليوم بإقامة اقتصاد انتخابي يتمثل بانتهاج سياسة اقتصادية مسؤولة تضع مصلحة الدولة بالمرتبة الأولى وتنتج نمواً حقيقياً.

ووزعت في الماضي مبالغ طائلة لقطاعات خاصة من اجل شراء هذه القطاعات، أما اليوم فالدولة موجودة بأجهزة ميزانية واضحة للجميع بحيث لا يُمكن تنفيذ الأمور كما نفذت سابقاً.

ويقول مدير عام أجهزة الضرائب في اسرائيل أنه خلال سنوات الـ - ٧٠ زادت الحكومة أجور العاملين بشكل ملموس مع كل فترة انتخابات ولكنها كانت بالمقابل تزيد من الضرائب المفروضة بعد الانتخابات. أما اليوم فإن الاقتصاد الانتخابي يظهر جلياً بميزانية الدولة إذ تخلو هذه الميزانية من أي إصلاحات، وتقليصات أو أضرار تضر بالناخبين وذلك من اجل عدم التصادم مع شرائح السكان قبل الانتخابات، وعليه فمن المفضل تأجيل هذه الإصلاحات إلى ما بعد الانتخابات.

وتتمثل المساوئ الرئيسية للاقتصاد الانتخابي بكونه يُشكّل رشوة تدفعها الحكومة وأعضاء البرلمان للجمهور. في

كثير من الأحيان تعطى وعود كثيرة من قبل أحزاب عديدة بحيث تدخل هذه الوعود إلى ميزانية الدولة ولكن بعد الانتخابات تخل هذه الأحزاب بوعودها ما يؤدي إلى هبوط مصداقية تلك الأحزاب لدى الناخبين .

حقيقة كون الحزب الحاكم مستثمراً بأمور تعطيه ربحاً شخصياً هي حقيقة مؤلمة وسيئة للغاية ، ومن ناحية اقتصادية فإن الاستثمار اليوم بمجال معين ، ولتنعدم هذه الاستثمارات غداً تدل على رؤية قصيرة الأمد ولا يمكن بواسطتها حل مشاكل اقتصادية مستعصية إنما تؤدي إلى تبذير للمال العام بشكل لا مثيل له .

وأعلن شارون في شهر أيلول من خلال مؤتمر "هرتسليا" الاقتصادي انه لن يدير اقتصاداً انتخابياً ولن تكون وعود انتخابات . أما في مؤتمر "جلوبس" الاقتصادي فقد فصّل شارون الخطوات التي نفذها هو وحكومته والتي سوف ينفذها لمصلحة الناخبين :

١- خطة تطوير (تهويد) شاملة للنقب بمبلغ ١٧ مليارد شيكل .
٢- تفعيل خطة تطوير (تهويد) مماثلة للجليل .
٣- الاستثمار بالسكن الجديد والشوارع وتخصيص عشرات المليارات من الشواكل لهذه الغاية .
٤- نقل عشرات المصانع إلى مناطق تطوير خاصة .
٥- تقسيم ثمار النمو الاقتصادي بين الطبقات الضعيفة .
٦- مضاعفة عدد الأولاد الموجودين ضمن خطة الإطعام بالمدارس حتى لا يعود أي ولد جائع إلى بيته .
٧- إلغاء ضريبة القيمة المضافة على كل المنتجات الغذائية .

هذه الوعود هي بالأحرى اقتصاد انتخابي أعطت الانتخابات الدوافع والمحفزات لعرض هذه الخطط على الملأ . إلغاء ضريبة القيمة المضافة لم تكن ضمن خطاب رئيس الوزراء ولكن احد المستشارين الاقتصاديين أشار على شارون أن يعلن بشكل علني خطته المتعلقة بإلغاء ضريبة القيمة المضافة .

هذه الخطوة ستؤدي إلى تخفيض تكلفة سلة المشتريات للعائلات ذات الدخل المنخفض . ووعد شارون بتنفيذ هذه الخطة وأصر على أنها ليست وعد انتخابات .

هنالك بعض الدول الأوروبية التي تفرض ضريبة قيمة مضافة بنسب مختلفة . فمثلاً ضريبة القيمة المضافة على منتجات أساسية (مثل ملابس للأطفال) أو على خدمات أساسية (مثل الدفع للأطباء عند زيارتهم) ولكن هذه الطريقة تُعقّد جباية الضرائب وقد تؤدي إلى ازدياد عمليات الخداع والغش والتهرب وهي لا تخدم الفئة الضعيفة كما يجب .

التساؤل الآخر النابع من هذه الخطة :

لماذا الاكتفاء بفرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة أقل على المواد الغذائية فقط ؟

أحد الأمور الشائكة المتعلقة بالاقتصاد الانتخابي هو تمويل الأحزاب وهو موضوع حساس للغاية بسبب الخلافات القائمة بشأن مبالغ الأموال الممنوحة للأحزاب من قِبل الدولة .

شهد تمويل الأحزاب للبرلمان الإسرائيلي تغييرات كثيرة على مر السنين ، اذ كان حجم تمويل الأحزاب لانتخابات البرلمان السابق (الكنيست السادسة عشرة) يضاهي حجم التمويل المعطى لانتخابات البرلمان سنة ١٩٩٢ ولكن خلال

هذه الفترة حصل ارتفاع بنسبة ١٩٪ بتمويل الأحزاب وانخفاض مماثل وهذا الانخفاض سببه التغييرات التي بادرت إليها اللجنة العامة والتي تتعلق بحجم وحدة التمويل وبتغيير طريقة الانتخابات وبالتعديلات الحاصلة بقانون تمويل الأحزاب.

إذا أجرينا مقارنة دولية مع الدول الأوروبية أو الدول الصناعية نجد أن تمويل الانتخابات للبرلمان الإسرائيلي (الكنيست) أعلى من التمويل العام للانتخابات في برلمانات الدول الاوروبية.

وبدأ تنفيذ تمويل فعاليات الأحزاب ونشاطاتها بالذات في وقت الانتخابات في النصف الثاني من القرن العشرين ولكن حتى ذلك الحين مولت الأحزاب فعالياتها عن طريق الرسوم المجباة من الأعضاء، ومن التبرعات المختلفة وعن طريق تحقيق الأرباح من الأملاك الاقتصادية التابعة لتلك الأحزاب. ويمنع القانون الإسرائيلي اليوم أي حزب من التعامل بشكل مباشر أو غير مباشر بأي نوع من الفعاليات الاقتصادية ما عدا إدارة أمواله، وتأجير ممتلكاته أو بيعها. السبب الرئيسي لتمويل الأحزاب هو عدم قدرة هذه الأحزاب على تجنيد المصادر اللازمة لتمويل فعالياتها ونشاطاتها، وذلك بسبب قلة الأعضاء والهبوط الحاد بالتبرعات من جهات مختلفة والأوضاع الاقتصادية الصعبة السائدة في منتصف القرن العشرين. بالمقابل ارتفعت مصاريف هذه الأحزاب وبالذات وقت الانتخابات بسبب استعمال وسائل الإعلام المختلفة. وازداد التمويل العام للدورات الانتخابية بسبب الخوف المتزايد من الحصول على دعم مالي مشكوك بأمره.

وسُنّ قانون تمويل الأحزاب والانتخابات سنة ١٩٧٣ رغم تعديله عدة مرات منذ ذلك الحين وذلك بحسب التطورات السياسية الحاصلة في الدولة وعلى أثر الفجوات التي ظهرت بهذا القانون بعد دورات انتخابية مختلفة.

ويحدد هذا القانون ، إلى جانب قوانين أخرى، كل المواضيع المتعلقة بتمويل الفعاليات السياسية للأحزاب وتتضمن هذه القوانين نسبة التمويل الرئيسية، والجهات المخولة بتعديل هذه النسبة، وقواعد حساب المبالغ المعطاة للأحزاب، والحد الأعلى لنفقات الأحزاب، والحد الأعلى للتبرعات المسموح بها، وقواعد لإدارة حسابات الحزب، والغرامات والعقوبات .

وسيُكلّف تمويل الأحزاب المختلفة للانتخابات القادمة خزينة الدولة مبلغ ٥ , ٠ مليارد شيكل وهذا التمويل يشمل أيضاً تمويل فعاليات الأحزاب، بعد الانتخابات. هنالك أيضاً تمويل غير مباشر يتمثل بتخصيص أوقات بث في وسائل الإعلام المختلفة.

مع بداية سنة ٢٠٠٠ قرر وزير العدل حينئذ يوسي بيلين تعيين لجنة عامة برئاسة القاضي دوف لفين من أجل فحص موضوع تمويل الأحزاب والانتخابات، وقد توصلت هذه اللجنة إلى ما يلي :

- تقليل نسبة تمويل الانتخابات للبرلمان بنسبة ١٠٪ للبرلمان السادس عشر (انتخابات ٢٠٠٣) وبنسبة ١٠٪ إضافية للانتخابات المزمع انعقادها في آذار ٢٠٠٦.
- رفع نسبة التبرعات المسموح بها حتى ١٠٠٠٠ شيكل للمتبرع الوحد.

يُعطى تمويل الانتخابات حسب أصحاب حق الاقتراع الشامل بالدولة. وإذا أجرينا مقارنة بين إسرائيل وباقي دول العالم نجد أن تمويل الانتخابات لصاحب حق انتخاب في إسرائيل أعلى منه بكثير عن دول العالم.

فعلى سبيل المثال، تمويل الانتخابات لصاحب حق اقتراع في إسرائيل بمبلغ ١٢,٥ دولار لكل فرد مقترع، وكان هنالك حوالي ٥ ملايين من أصحاب حق الاقتراع في سنة ٢٠٠٣. تمويل الانتخابات في تايوان يصل إلى ١,١٥ دولار للفرد، وفي اليابان ٣,١٩ دولار للفرد، وفي إيطاليا ١,١٢ دولار للفرد، وفي اليونان ٢,١٤ دولار للفرد، وفي ألمانيا ٢,٩١ دولار للفرد، وفي فرنسا ٠,٥٤ دولار للفرد، وفي تشيكيا ٠,٥٤ دولار للفرد، وفي استراليا ٠,٨٨ دولار للفرد وفي النمسا ٢ دولار للفرد.

ويتمحور التأثير الأكبر للانتخابات على الاقتصاد بالتغييرات الجذرية الحاصلة بالسياسة المالية والنقدية مع اقتراب موعد الانتخابات. ويشير بنك إسرائيل إلى هذا التأثير الواضح بقوله انه خلال سنوات الثمانينيات والتسعينيات (أجريت خلال هذه الفترة ست جولات انتخابية) نفذّت الحكومة سياسة مالية ونقدية موسعة ازدادت حدتها مع اقتراب موعد الانتخابات:

زيادة نفقات الحكومة والاستهلاك العام بشكل مكثف خلال الفترة التي تسبق الانتخابات وبالذات أربعة أو خمسة أشهر قبل إجراء الانتخابات. وتظهر نتائج مماثلة أيضاً بالنسبة للأجر الفعلي بالقطاع العام إذ تشير الدلائل إلى ارتفاع الأجر الفعلي بالقطاع العام في الفترة القريبة من الانتخابات. أما بعد الانتخابات فإن نسبة نمو النفقات العامة والأجر الفعلي كانت سلبية. المستحقات المدفوعة من قبل الحكومة للسكان لم تتغير خلال فترة الانتخابات في إسرائيل وهذا الأمر مخالف لما يحدث بباقي دول العالم.

أما بالنسبة للسياسة المالية فالمعطيات تشير أيضاً إلى ارتفاع نسبة الفائدة البنكية بشكل ملحوظ عند اقتراب موعد الانتخابات وهبوط الفائدة بعدها.

وتدير الحكومة الإسرائيلية في الوقت الراهن سياسة اقتصادية تتميز بازدياد الفعاليات وتؤدي إلى انخفاض الضرائب ومستوى البطالة والى ارتفاع الناتج القومي الفعلي، وازدياد الدعم الحكومي وارتفاع الاستهلاك الشخصي للفرد. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه:

ماذا سيحدث لهذه المؤشرات بعد الانتخابات. وتشير الأبحاث السابقة إلى استعداد الحكومة لفرض تقليصات معينة واتخاذ إصلاحات تطالب من المواطنين "شد الأحزمة" وعليه فقد تنتج إثر هذه الأمور ظاهرة تدعى "دورة سياسية" تستند الى فرضيتين:

الأولى أن الناخب يقرر لمن يعطي صوته حسب رؤيته للوضع الاقتصادي على المدى القصير، والثانية أن الحكومة تملك القدرة الكبيرة للتأثير على رفاهية المواطن وهي تستغل هذه القدرة لخلق أجواء جيدة اقتصاديا قبل الانتخابات.

لا تعمل الحكومة الآن من دوافع أيديولوجية وإنما بحسب اعتبارات تخولها اتخاذ خطوات تؤدي بالمرحلة الأولى إلى انخفاض مستوى البطالة لكي تزيد بذلك آمالها لتنتخب مجدداً. الثمن الأولي الذي تدفعه الدولة إثر هذا التوسع يكون ارتفاع جدول غلاء المعيشة وهذا سوف يحصل بعد الانتخابات. هذا الأمر يؤكد عملياً سهولة سيطرة الحكومة على انتهاج سياسة اقتصادية، وصعوبة سيطرة الحكومة على نتائج هذه السياسة.

ويزداد في هذه الفترة عدم الاستقرار الاقتصادي وذلك بسبب كل التقلبات السياسية التي تمر بها إسرائيل في

هذه الأيام (أنظر التقرير السياسي).

هذه التقلبات المؤثرة على الخارطة السياسية سببها الرئيسي انفصال شارون عن حزب التكتل (الليكود) وتأسيس حزب "كديما" ما أدى إلى انتقال العديد من أعضاء حزب الليكود إلى حزب كديما.

هذا الانفصال سيكلف الدولة أكثر من ١٥ مليون شيكل وبناء عليه فإن البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) سيرفع سلطته بسبب تمويل الانتخابات لمئة وستة وثلاثين عضواً (١٣٦) مع العلم أن عدد أعضاء البرلمان الثابت هو ١٢٠ عضواً. الكنيست تعمل حالياً لزيادة الحد الأقصى للتبرعات المسموح بها للأحزاب المختلفة إلى ٥ آلاف شيكل لكل عضو بدلاً من ١٩٠٠ شيكل المسموح بها حسب القانون الحالي.

وأدّى انفصال شارون عن حزب الليكود إلى زعزعة الجهاز السياسي وإلى زيادة عدم الاستقرار الاقتصادي إذ أن موعد الانتخابات سيُقدم إلى شهر آذار ٢٠٠٦ ولا زالت ميزانية الدولة غير مصادق عليها.

ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٠٦ ستعمل الدولة بحسب ميزانية شهرية وفقاً لميزانية ٢٠٠٥.

بالمقابل، تعمل العديد من الأحزاب من اجل الحصول على ميزانيات وزيادة المصادر لتمويل فعالياتها، وبالذات بهدف خوض معركة الانتخابات. وسيحصل شارون في الوقت الراهن على مبلغ بقيمة ١٥ مليون شيكل كتمويل للانتخابات إذ انه نجح في ضم ١٤ عضو كنيست إلى حزبه الجديد. وحدة تمويل الانتخابات الواحدة تصل إلى ١,١٤٦ مليون شيكل عن كل عضو برلمان، ومن هذا المبلغ تحصل كل كتلة برلمانية تتنافس للانتخابات الحالية، وبشرط إن تقدم الكتلة قائمة بأسماء مرشحيها للجنة الانتخابات المركزية، وتحصل على ٦٠٪ من هذا المبلغ، أي حوالي ٦٨٧ ألف شيكل.

وسيحصل حزب الليكود على مبلغ يفوق ٤٠ مليون شيكل بكونه حزباً يضم ٤٠ عضواً وليس ٢٦ عضواً، كما هو عليه الآن بعد انفصال شارون وجماعته.

السبب في ذلك ان الكتلة البرلمانية تحصل على تمويل الانتخابات قبل انقسامها إلى كتلتين أو أكثر، وهذا هو التناقض الكبير. وستمول خزينة اسرائيل ١٣٦ عضو كنيست، مع العلم أن عدد الأعضاء هو ١٢٠ عضواً.

ويشير بنك إسرائيل إلى ظاهرة أخرى تنبع من تأثير الانتخابات على اقتصاد الدولة. وتتلخص هذه الظاهرة بتباطؤ ملحوظ يحصل بأسواق الأملاك غير المنقولة وأن عدد صفقات القروض السكنية لشراء منازل وبيوت جديدة بين الأزواج الشابة قد قّل جذرياً حوالي ٢٠٪ منذ قرار تقديم موعد الانتخابات إلى شهر آذار ٢٠٠٦. مدير قسم القروض السكنية في البنك المركزي يقول أن الكثير من الأزواج يفضلون تأجيل موعد شراء منزل سكني جديد إلى ما بعد الانتخابات وذلك بسبب توقعات العديد من هذه الأزواج بأن تشكل حكومة ذات طابع اجتماعي أكثر وتعمل من أجل إرجاع قروض الاستحقاق لشراء منازل أو شقق لشرائح سكانية ألغيت جميع حقوقها بالحصول على مساعدات سكنية خلال السنوات الأخيرة. ينتظر البعض الآخر أن تعاد الهبات والمساعدات الشخصية أو المنح لمشتري المنازل السكنية في مناطق غير مركزية مع تغيير الحكومة.

وكانت هذه المساعدات والهبات ألغيت مع تنفيذ خطة الإشفاء الاقتصادي في اسرائيل منذ سنة ٢٠٠٣.

القسم الرابع

تأثير الانسحاب من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية على الاقتصاد الإسرائيلي

اتخذت حكومة إسرائيل خلال العام ٢٠٠٤ قراراً يتم بموجبه انسحاب إسرائيل كلياً من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية خلال العام ٢٠٠٥ .

ووصلت تكلفة الانسحاب المالية إلى أكثر من ٧ مليارد شيكل صرفت معظمها من أجل المستوطنين كتعويضات خيالية بلغت أكثر من ٧٠٪ من المبلغ الإجمالي .

فاقت التكلفة الاقتصادية للانسحاب بكثير التكلفة المالية (من الميزانية) ولكن إجراء بعض الحسابات الإضافية يطلعنا على الفرق الشاسع بين التكلفة الاقتصادية الناجمة عن استمرار الاحتلال وبين التكلفة الاقتصادية الناتجة عن خروج الاحتلال الإسرائيلي من أراض كانوا قد استولوا عليها منذ مدة بعيدة وأنفقوا بسبب احتلالها أموالاً ومصادر اقتصادية جمة .

حصلت كل عائلة أخليت على تعويض يصل في حده الأدنى إلى معدل ٣٥ سنة أجر (للتذكير معدل الأجر للشهر الواحد حوالي ٧٠٠٠ شيكل) .

أخذت الدولة على عاتقها فحص التكلفة مقابل الفائدة . تحليل أمر من هذا القبيل يبرز جوانب التكلفة، بينما تتمثل جوانب الفائدة بشكل جزئي فقط . أي بما معناه أن عدم تنفيذ الانسحاب يجلب ضرراً اقتصادياً عظيماً وتكلفته قد تفوق عشرات المرات تكلفة تنفيذ الانسحاب (حسب تقديرات بنك إسرائيل) .

لو لم يتم الانسحاب كما كان مخططاً لكانت الدولة دخلت في كساد اقتصادي حاد تفوق حدته الكساد الاقتصادي الذي ميز الدولة منذ بداية الألفية الثالثة .

لو دخل الاقتصاد الإسرائيلي بهذا الكساد والركود رغم عدم شفائه كلياً من الكساد السابق لكان الوضع الاقتصادي يتدهور تماماً وتتعمق أكثر وأكثر الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، وتدخل الدولة في دوامة لا تستطيع بعدها التعامل مع الشؤون السياسية والاقتصادية .

احد المواضيع البارزة جرّاء تنفيذ الانسحاب أن التكلفة المالية الفعلية (من الميزانية) زادت على التكلفة المخططة بحوالي ٥٠٪ وكانت التكلفة الاقتصادية فاقت التكلفة المالية . ونتج هذا الأمر بفعل عاملين رئيسيين :

الأول : ناتج عن القوة السياسية المسخرة لتنفيذ عملية الانسحاب بشكل ناجح .

أما الثاني فكان : عدم اعتراف الإدارة العامة في إسرائيل بمهمة الانسحاب كمهمة وطنية من الدرجة الأولى والتي كانت الحكومة أقرتها وفقاً للقانون .

علينا أن نتطرق في هذا السياق إلى التكلفة الاقتصادية لعدم تنفيذ الانسحاب . وكانت دولة إسرائيل منذ نشوئها دولة احتلال تنفق المبالغ والأموال الطائلة على المجهود الحربي والسيطرة القاسية على الشعب الفلسطيني وعليه نشأت علاقة وثيقة بين الوضع الأمني والسياسي من جهة وبين الوضع الاقتصادي من جهة أخرى . ولكن حتى سنة ٢٠٠٤ لم تسمع أي أصوات، لا من ناحية مهنية ولا من الناحية العامة أو الناحية السياسية، بما يتعلق بالأبعاد الاقتصادية لإبقاء الاحتلال على ما هو عليه . وكانت الهيئات الاقتصادية المهنية في إسرائيل تحت سلطة الهيئات السياسية ولهذا

لم تستطع هذه الهيئات الاقتصادية إسماع صوتها بشأن استمرار الاحتلال ولم تعط أية توقعات بالنسبة لعدم الانسحاب من الأراضي المحتلة، وعليه فإن إنهاء الاحتلال أو عدم إنهائه (ولو بشكل جزئي من قطاع غزة) بقي سؤالاً سياسياً كانت نقطة انطلاقه بعد حدوث أي أمر له اعتبار اقتصادي.

تقييم الأبعاد الاقتصادية لبقاء الاحتلال وعدم الانسحاب من الأراضي المحتلة هو أمر صعب للغاية تفوق صعوبته أكثر بكثير تقييم الأبعاد الناجمة عن تنفيذ خطة الانسحاب.

ويكمن السبب الرئيسي لهذه الظاهرة بأن الثمن الاقتصادي الحقيقي الناتج من عدم الانسحاب في استمرار الدولة ومواطنيها بتمويل الفعاليات العسكرية وتبذير العديد من المصادر الاقتصادية من أجل حماية المستوطنين أو الاستمرار بإعطاء التسهيلات الاقتصادية للمستوطنين (تخفيض بنسبة الضرائب المدفوعة للدولة، وإعطاء منح وهبات لشراء المواد وتمويل الاستهلاك الشخصي، وإعطاء قروض سكنية حسب معايير ليست متساوية أو إعطاء الدعم السكني بنسب تعلو كثيراً تلك الممنوحة لسكان الدولة العاديين).

العلاقة بين الوضع الأمني والوضع الاقتصادي هي علاقة مباشرة وواضحة منذ نشوء الدولة. ولقد أجرى بنك إسرائيل خلال العام ٢٠٠٥ أبحاثا تتعلق بتحليل هذه العلاقة إلى مركبات عديدة تضمنت ما يلي:

١) الاستثمار بفروع الاقتصاد: تردي الاوضاع الأمنية بفعل الدولة ذاتها يؤدي إلى توقعات بازدياد عدم الاستقرار الاقتصادي والذي يؤدي بدوره إلى عدم توسيع وسائل الإنتاج أو إقامة مصانع جديدة. أي بما معناه أن الأخطار لا تحفز الاستثمار.
٢) الاستهلاك الخاص: ازدياد الإصابات بالأمن الشخصي وارتفاع مستوى التشاؤم بما يتعلق بالمستقبل الأمني تسبب في ارتفاع نسبة البطالة، وإلى تآكل الأجر الفعلي وهبوط الاستهلاك الخاص.
٣) الاستثمار بالبناء السكني: العديد من العائلات تؤجل قرارها بشأن شراء شقة سكنية جديدة وذلك بسبب ازدياد مستوى عدم الاستقرار الاقتصادي. ليس هناك أي مبرر لزيادة الدين الخاص للعائلة عندما يكون المستقبل الاقتصادي سيئاً أكثر.
٤) الاستهلاك العام: زيادة ميزانية الدولة وبالذات نفقات الأمن من جهة وتقليص الاستهلاك المدني العام أو النفقات المدنية، مثل خدمات الرفاه، الهبات والمساعدات، الدعم الحكومي والأجور وغيرها.
٥) السياحة: هو أحد الفروع الرئيسية المتضررة من سوء الأوضاع الأمنية بسبب الاحتلال، فالسياح يفضلون الأماكن الهادئة وليس الخطرة، وهذا ينعكس أيضا على فروع أخرى.
٦) تصدير السلع والمنتجات: الأضرار اللاحقة بهذا الفرع أخف قليلاً من الأضرار اللاحقة بالفروع الأخرى. ويفضّل الأجانب شراء السلع والمنتجات من مكان آمن أكثر. وتتضرر استثمارات الأجانب في شركات إسرائيلية أيضاً.
٧) ارتفاع نسبة البطالة بشكل دائم، إذ أن معظم الشركات تضطر إلى فصل العديد من العمال على أثر الأضرار اللاحقة بالمصانع والمصالح. وتتصرّف الحكومة هي الأخرى بشكل مماثل.

٨) أسعار صرف العملات : تخفيض قيمة الشيكل مقابل الدولار وذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني والذي يؤدي إلى تقليل كميات الأموال الداخلة إلى إسرائيل عن طريق الأجانب. ومن جانب آخر يفضل الإسرائيليون إخراج أموالهم إلى خارج البلاد مما يؤثر سلبياً على قيمة الشيكل مقابل العملات الأخرى.

٩) غلاء المعيشة : التخفيض الحاصل بقيمة الشيكل مقابل الدولار يؤدي إلى ارتفاع جدول غلاء المعيشة. ويتحول حوالي ٣٠٪ من تخفيض قيمة العملة إلى ارتفاع التضخم المالي.

١٠) ويؤدي ارتفاع التضخم المالي إلى ارتفاع مماثل بنسبة فائدة بنك إسرائيل. الفائدة طويلة الأمد ترتفع هي الأخرى بسبب ازدياد الأخطار الاقتصادية وارتفاع العجز الحكومي.

وتضمنت هذه الأبحاث أيضا مقارنة أو تحليلاً لمدى تأثر المؤشرات الاقتصادية بسبب استمرار الاحتلال؛ أو بمعنى آخر تم فحص نسبة عدم النمو الإضافي الحاصل بهذه المؤشرات. فيما يلي تلخيص لهذه النتائج :

١) خسارة متوقعة للناتج المحلي الفعلي بنسبة ٥ , ٢٪.

٢) عدم نمو الناتج القومي للفرد بنسبة إضافية تصل إلى ٨ , ٢٪ وعدم نمو الاستهلاك الخاص للفرد بنسبة ١ , ٣٪.

٣) خسارة بمستوى الاستثمارات المحلية بنسبة ٥ , ١٠٪ وهبوط بمستوى الاستثمارات الأجنبية بنسبة ٦ , ٧٪.

٤) خسارة الفروع المصدرة بنسبة إضافية تصل إلى حوالي ٨٪.

٥) أضرار قد تلحق أيضا بأسواق المال وهبوطها أو عدم نموها بمعدل ٩٪.

وشملت خطة الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية المستوطنين وتوطينهم من جديد داخل إسرائيل. بالإضافة إلى سحب قوات الجيش من نفس المناطق المحتلة ونشرها من جديد.

ووصلت تكلفة الانسحاب إلى حوالي ٨ مليارد شيكل بينما كانت الحكومة خططت أن تنفق مبلغ ٥ مليارد شيكل فقط.

وخُصص القسم الأكبر من النفقات من أجل إعطاء المستوطنين تعويضات بسبب الإخلاء، أما القسم الآخر فقد انفق من اجل توطين هؤلاء المستوطنين من جديد داخل إسرائيل، بما في ذلك بناء شقق سكنية مؤقتة وثابتة. وتكون هذه على نفقة الحكومة بوزاراتها المختلفة.

وضم القانون الخاص بالتعويض للمستوطنين تعويضات عن الشقق السكنية التي استوطنوا فيها خلال مدة استيطانهم في قطاع غزة. وكذلك منحهم تعويضاً إضافيا يمكنهم التأقلم مع السكن الجديد، وتعويضاً آخر للنقليات ودفع الأجر السكني لمعظم المستوطنين الذين فقدوا أماكن عملهم، وهم حصلوا على مبالغ تساعدهم على التأقلم بعد فقدان أماكن العمل.

كل شخص بلغ ٥٥ عاماً منح الحق بأن يحصل على مخصصات التقاعد المدفوعة لكل من يبلغ ٦٧ عاماً.

هذا، بالإضافة إلى مبلغ ٤٨٠٠ شيكل لكل مستوطن عن كل سنة استوطن فيها داخل الأراضي المحتلة. ومُنح المستوطنون الذين نقلوا أماكن سكناهم إلى النقب أو الجليل تعويضاً إضافيا كما أن الانتقال قد تم إلى مناطق أفضلية "أ".

أما بالنسبة للمصالح الاقتصادية فقد اقر القانون تعويضات حسب اختيار واحد من بين اثنين :

الأول اختيار مالي والثاني اختيار ملك(عقار). كل صاحب مصلحة اختار واحداً من هذين المسلكين. أما التعويض الفعلي فكان حسب الأعلى من هذين المسلكين. بالإضافة إلى هذا تقرر إعطاء تعويضات خاصة لأصحاب الدفيئات

والذي يخول المستوطن الحصول على التعويض حسب نوع الدفيئة وعدد الدونمات التي بحوزته .

وفيما يلي تفصيل لمبالغ التكلفة المخططة من الميزانية (ملايين الشواكل) :
- تعويض عن المباني السكنية ونقلها ٢٤٤٠ .
- تعويض للعاملين ٣٢٠ .
- هبات شخصية (حسب الفترة الزمنية) ٢٧٠ .
- تعويض لأصحاب المصالح ١٤٩٠ .
- المباني العامة والبنية التحتية ٤٠٠ .
- سلطات ولجان محلية ٢٠٠ .

أما الميزانية المخصصة لأجهزة الأمن فكانت حوالي ٢ مليارد شيكل لتنفيذ المهام التالية :
- إخلاء القواعد العسكرية والمعسكرات وبنائها من جديد في منطقة النقب الغربي ونقل المعدات العسكرية للاماكن الجديدة .
- تكثيف الجدار الامني حول قطاع غزة .
- تنفيذ عمليات الاخلاء ذاتها بالتعاون مع أجهزة الشرطة، وعليه تم تجنيد الاحتياط بكميات هائلة .
- نقل ممتلكات المستوطنين الذين لا ينقلون ممتلكاتهم بأنفسهم .

وكلّف هدم المباني والبيوت في قطاع غزة وإخلاء الأنقاض خزينة الدولة حوالي ٢٠٠ مليون شيكل .

وكانت مهمة الشرطة إخلاء المستوطنين الذين رفضوا ترك مواقعهم بإرادتهم ومنع دخول المعارضين للانسحاب إلى مناطق قطاع غزة وشمال الضفة الغربية، والمحافظة على الأمن العام في فترة ما قبل الانسحاب (منع إغلاق الشوارع من قبل المعارضين لخطة الانسحاب، والمظاهرات العنيفة وغيرها) . والاهتمام بمخالفات العنف والتحريض المرافقة لعملية الانسحاب . وبلغت تكلفة تفعيل قوة الشرطة (الأجور ، والمعدات الشخصية والأجهزة الأخرى، والطعام والنوم وما إلى ذلك) حوالي ٤٩٠ مليون شيكل .

وتصل التقديرات الاقتصادية المختلفة حول التوفير الناتج عن الانتشار المجدد لقوات الأمن إلى حوالي ٣٠٠ مليون شيكل سنوياً وهذا التوفير مصدره انخفاض عدد قوات الأمن بالمقارنة مع إعداد الجنود والقوات التي تواجدت في قطاع غزة قبل الانسحاب، بالإضافة إلى انخفاض عدد الجنود المكلفين بحماية المستوطنين (مرافقة المسافرين على اختلاف أنواعهم، وفتح الطرقات وغيره) .

بالإضافة إلى هذه النفقات اضطرت الحكومة إلى تفعيل أجهزة مدنية من اجل تنفيذ الانسحاب . فعلى سبيل المثال : إقامة إدارة تعالج أمور المستوطنين وتنفيذ دفع التعويضات لهم . هذه الإدارة كلفت ٧٠ مليون شيكل (وتُعرف هذه الإدارة بـ " ادارة سيلع ") .

إقامة أجهزة قضاء لمعالجة الاعتقالات، والمحاكمات الجنائية وتقديم الالتماسات إلى محكمة العدل العليا بسبب

عملية الانسحاب. وبلغت تكلفة الجهاز القضائي حوالي ٥٠ مليون شيكل . إقامة أجهزة رفاه تعالج مشاكل المستوطنين بكلفة ٦٠ مليون شيكل. وإقامة أجهزة تشغيل لدمج المستوطنين في أسواق العمل بكلفة ٢٥ مليون شيكل. إقامة أجهزة تعليم تتكفل باستيعاب أولاد المستوطنين في المدارس الإسرائيلية بكلفة تصل إلى حوالي ٦٨ مليون شيكل . وإقامة مبانٍ سكنية مختلفة بكلفة ٧٢ مليون شيكل.

وستصلُ النفقات النابعة من تنفيذ الانسحاب إلى أكثر من ٨ مليارد شيكل وستمتد هذه النفقات بين السنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٧ . حددت الحكومة القواعد التالية من اجل تنفيذ الانسحاب :

١ . سيرتفع العجز الحكومي خلال سنة ٢٠٠٥ بنسبة ٨ , ٠٪ من الناتج القومي الفعلي وستزداد نفقات الحكومة بنسبة ١ , ١٪. وهذا الأمر معناه ازدياد العجز الحكومي خلال سنة ٢٠٠٥ بمبلغ ٤ , ٣ مليارد شيكل.

٢ . يمكن القانون زيادة العجز خلال العام ٢٠٠٦ بنسبة ١٪ إضافية وزيادة نفقات الحكومة بنسبة إضافية تصل إلى ٣ , ١٪. وستصل نسبة العجز الحكومي خلال العام ٢٠٠٥ إلى ١ , ٥٪ بعد أن انخفضت نسبتها إلى ٨ , ٤٪ خلال العام ٢٠٠٤ وهذه النفقات ستمول عن طريق فرض ضرائب جديدة. وستتوجه حكومة إسرائيل بطلب إلى حكومة الولايات المتحدة تطلب فيه مساعدة بتمويل أقسام معينة من خطة الانسحاب. وحكومة الولايات المتحدة مستعدة لتقديم المساعدات المطلوبة من أجل نشر قوات الجيش من جديد وليس من أجل دفع تعويضات للمستوطنين. من المقدر أن تصل مساعدات من هذا القبيل إلى ٥٠٠ مليون دولار. ولتمويل باقي نفقات الانسحاب سيأتي عن طريق تخفيض ميزانيات الوزارات المختلفة. وعلينا في هذا الصدد أن نذكر أن قسماً من النفقات المدنية ابتلع بميزانيات الوزارات الحكومية عن طريق تغيير سلم الافضليات الداخلية في ميزانية هذه الوزارات.

القسم الخامس

الإصلاحات الضريبية في إسرائيل

مع بدء تنفيذ خطة اشفاء اقتصاد إسرائيل في النصف الثاني من سنة ٢٠٠٣ بدأت الدولة بتنفيذ إصلاحات ضريبية ستمتد تأثيراتها حتى سنة ٢٠١٠ . وتتلخص هذه الإصلاحات في الأساس بتغيير العبء الضريبي وإكمال كل الأمور المتعلقة بالضرائب المباشرة والضرائب على الأرباح المجنية من أسواق المال. قبل ذلك كانت إسرائيل باشرت ونفذت إصلاحات ضريبية على الاستيراد والمواد الخام وذلك خلال سنوات الـ٩٠ وهدفت هذه الإصلاحات إلى تطوير الأسواق المحلية وفتحها للمنافسة التامة مع الأسواق العالمية (سياسة الانكشاف) وخلق سعر صرف موحد.

أدت الإصلاحات الضريبية المتخذة حينئذ إلى إلغاء معظم قيود الاستيراد على اختلاف أنواعها، تقليل الضرائب الجمركية إلى نسب منخفضة، وفي بعض الأحيان إلغائها تماماً.

وهدفت الإصلاحات الحالية إلى تخفيض نسب الضريبة المفروضة على الأفراد ونجحت بذلك فعلاً . وبالإضافة نجحت الإصلاحات بأن تفرض الضرائب المجنية بأسواق المال ومساواة نسبة الضرائب من أسواق المال خارج البلاد

مع تلك الناتجة من فعاليات ونشاطات في أسواق المال داخل البلاد، وعليه تكون الحكومة أكملت خطوات تحرير أسواق المال وأسواق العملات الصعبة .

وتستكمل إسرائيل تدريجياً مراحل التحرر الداخلي من القيود الرسمية والانكشاف على جميع الأسواق، وعليه فإن أجهزة الضرائب هي شرط مسبق ومحتم لهذه العملية وهو يتحقق أيضا بشكل تدريجي ، إذ أن خطوات الإصلاح لأجهزة الضرائب نجحت بأن تلائم معظم نسب الضرائب في اسرائيل للنسب المقبولة في معظم دول العالم وبالذات تلك المتنافسة مع إسرائيل في الأسواق العالمية .

وفيما يلي تلخيص بنود خطة الإصلاحات الضريبية للعام ٢٠٠٥ وللأعوام المقبلة :

١ . تخفيض تدريجي للضرائب المباشرة بما في ذلك تقليل نسبة الضريبة الهامشية من ٤٩٪ في الـ ٢٠٠٦ إلى ٤٤٪ في سنة ٢٠١٠ .

٢ . تقليل نسبة ضرائب الشركات من ٣١٪ من سنة ٢٠٠٦ إلى ٢٥٪ في العام ٢٠١٠ .

٣ . تقليل تدريجي بنسبة القيمة المضافة على مرحلتين : خلال العام ٢٠٠٥ ستخفض ضريبة القيمة المضافة من ١٧٪ إلى ١٦,٥٪ وفي سنة ٢٠٠٧ ستنخفض هذه النسبة إلى ١٦٪ .

٤ . رفع نسبة الضرائب المفروضة على الأرباح المجنية من أسواق المال من ١٥٪ إلى ٢٠٪ على الفائدة الفعلية (من ١٠٪ – ١٥٪) . نسبة ضريبة التحسين ستنخفض أيضا إلى ٢٠٪ في العام ٢٠١٠ (نسبتها الآن تصل إلى ٢٥٪) .

٥ . تقليل الضرائب المفروضة حالياً على شراء شقة سكنية إلى ٥٪ .

٦ . تخفيض نسبة التأمين الوطني لذوي الدخل المنخفض ورفعه لذوي الدخل العالي .

وتتلخص الأبعاد الاقتصادية لكل الخطوات التي اوردناها أعلاه بما يلي :

١ . تستكمل الإصلاحات الضريبية كل عمليات العولمة وفتح الأسواق المحلية على الأسواق العالمية . وتتلاءم ضريبة الشركات مع الضرائب المفروضة بمعظم دول العالم المتطورة مما يُحسّن قدرة المنافسة للاقتصاد الإسرائيلي . هكذا الأمر أيضا بالنسبة للضرائب على الأفراد والضرائب المفروضة على أرباح أسواق المال .

٢ . الإصلاحات الضريبية وبالذات الخطوات المنتهجة خلال العام ٢٠٠٥ لها طابع تقدمي واضح، أي بأنها تنجح بتقليل الفوارق الاقتصادية بين شرائح السكان على المدى البعيد . مركز تخفيض الضرائب يتمحور بشرائح ذات دخل عالٍ (فوق ١٥ ألف شيكل، أي ضعفي معدل الدخل في إسرائيل) . وتمتعت هذه الشريحة قبل ذلك بتخفيض الضريبة بمبلغ وصل إلى ٦٠٠ شيكل . أما الآن فهذا التخفيض لن يزيد عن ٦٠ شيكلاً . أما الشرائح ذات الدخل المنخفض والمتوسط فستتمتع من الآن بتخفيض ملموس بصورة أكبر بمبلغ الضرائب المدفوعة . واتخذت خطوات مشابهة في ضريبة القيمة المضافة وفي نسبة التأمين الوطني .

٣ . يُحسّن تنفيذ هذه الإصلاحات من أداء أسواق المال وأسواق العملات الصعبة . وسيدفع المستثمر الإسرائيلي

نسب ضرائب مشابهة على أرباحه من البلاد ومن خارجها، وهكذا ستكون اعتباراته بتنفيذ الاستثمار اعتبارات اقتصادية محضة وغير متأثرة من الاختلاف الضريبي .

٤. تزيد الإصلاحات الضريبية من مستوى الاستقرار الاقتصادي وتُمكّن الحكومة من تحقيق أهداف العجز الحكومي المعلن من خلال خطة اشفاء إسرائيل ألا وهو ٣٪ خلال السنوات ٢٠٠٥-٢٠١٠ .

٥. تزيد الإصلاحات الاقتصادية من الفعاليات الاقتصادية ، الاستهلاك والاستثمار، التصدير وتحفيز فروع الاقتصاد المختلفة .

وعلى هذه الإصلاحات أن تأخذ بالحسبان استمرار نمو الاقتصاد بنسبة ٤٪ سنوياً . ومن جهة أخرى فإن فشل الدولة بتخفيض جذري في نفقات الأمن سيفرض عليها إقرار تقليص في النفقات الحكومية للفرد في مجالات الرفاه والتعليم والتربية والصحة وغيرها .

القسم السادس

الفقر في إسرائيل وطرق محاربته

تميزت الاستراتيجية المقترحة لتقليص الفقر في إسرائيل في سنة ٢٠٠٥ ببعض المساوئ المتعلقة بالأوضاع الاجتماعية (انظر الفصل الاجتماعي من التقرير) . فقد وصل عدد العائلات الفقيرة خلال العام ٢٠٠٥ إلى ١٦٥٠٠٠٠ نسمة وذلك رغم النمو الاقتصادي السريع الذي شهدته إسرائيل خلال هذه الفترة .

اقترح بنك إسرائيل المركزي إستراتيجية لتنفيذ خطة اقتصادية واجتماعية مفادها تقليص الفقر عن طريق توسيع دائرة التشغيل وتغييرات في أجهزة الرفاه . وتتلخص هذه الإستراتيجية بما يلي :

تقليل نسبة الفقراء وثغرات الدخل في الدولة بنسبة ٤ , ٠٪ خلال السنوات ٢٠٠٥-٢٠١٥ مع الاهتمام بالوصول إلى مستوى الفقر المقبول عالمياً خلال هذه الفترة، والأخذ بعين الاعتبار تحسين الوضع النسبي للفقراء جداً .

وزيادة نسبة التشغيل بـ ٣ , ٠٪ خلال فترة ١٠ سنوات حتى تصل إسرائيل إلى المستوى المقبول في دول OECD . هذا الأمر معناه زيادة عدد المشتغلين بحوالي ١٠٠ ألف مشتغل خلال الفترة نفسها . وتحسين مستوى الخدمات الصحية، والتربية والتعليم والثقافة، وبالذات داخل الأوساط التي تعاني بشكل واضح من هذه المشكلة وذلك بسبب كون ظاهرة الفقر نابعة من نقص في هذه المجالات .

تخفيض نسبة العمال الأجانب إلى ٤٪ خلال ٣ سنوات وذلك عن طريق مساواة ظروف عملهم بتلك الممنوحة للعمال الإسرائيليين .

وتحسين طريقة دفع المستحقات في المستقبل وزيادة تدريجية في حجم استكمال الدخل للشيوخ بحيث تمنحهم إمكانيات العيش بصورة أفضل .

ومعالجة الفئات المتضررة بشكل جذري وبالذات فئات المعاقين ، والأولاد ، والأمهات الوحيدات وما شابه ، وإعطاء الدعم اللازم لكل شريحة بشكل يتماشى مع احتياجاتها مع الأخذ بعين الاعتبار شرائح سكانية كاملة، مثل

الأقلية الفلسطينية في إسرائيل واليهود الحريديم .

الأهم من هذا كله : على الحكومة القادمة أن تبدأ فوراً بتغيير سلم الأفضليات وتغيير السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لكي يتسنى لها بشكل تدريجي محاربة الفقر وليس محاربة الفقراء.

تلخيص

في هذا الفصل تم التطرق بشكل موسع لكل المستجدات الاقتصادية الحاصلة في دولة إسرائيل للعام ٢٠٠٥ . بدأ التقرير بجرد كل المؤشرات الاقتصادية المهمة مثل الناتج القومي والناتج القومي للفرد، الاستهلاك الشخصي، الاستهلاك العام، الاستثمارات، التصدير والاستيراد، البطالة والفقر، غلاء المعيشة، أسواق المال وغيره.

في الفصل الاول تم استعراض سياسة نتنياهو الاقتصادية إذ اعتبر البعض (وخصوصا أصحاب رؤوس الأموال) هذه السياسة نجاحا باهرا بسبب كون هذه السياسة دعما لكل مصالحهم أما الآخرون فقد رأوا بهذه السياسة هدما لدولة الرفاه الاجتماعي بكونها السياسة المسؤولة عن إدخال عائلات إضافية إلى دائرة الفقر وإلحاق الأضرار بفئات العمال وطبقات السكان الضعيفة.

تأثير الانتخابات على الاقتصاد الإسرائيلي كان واضحا وجليا، وبالذات تغيير السياسة المالية والنقدية لحكومة إسرائيل والبنك المركزي وانتهاج بعض حكام الدولة وصانعي القرار فيها سياسات اقتصاد انتخابي قد تؤثر سلبيا على نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

قرار حكومة إسرائيل إخلاء المستوطنات من قطاع غزة ترك بصمة واضحة على اقتصاد الدولة وبالذات على ميزانية الدولة التي تحاول إيجاد التمويل المناسب للتكلفة المالية والاقتصادية المترتبة عن هذا القرار. هذا الامر أثر على ازدياد نسبة العجز الحكومي خلال سنة ٢٠٠٥ وذلك بعد أن حاولت الدولة جاهدة خفض نسبة العجز الحكومي وبالذات منذ بداية سنة ٢٠٠٣ .

استمرار الاصلاحات الضريبية سنة ٢٠٠٥ له مميزاته الايجابية على الاقتصاد الإسرائيلي إذ تحاول الدولة بشكل مستمر العمل على مضاهاة قوانين الضرائب الإسرائيلية بقوانين الضرائب في معظم دول العالم.

الامر الاكثر خطورة يتمثل باتساع دائرة الفقر وانضمام العديد من العائلات إلى هذه الدائرة مما يجبر الدولة على تغيير نهجها الاجتماعي.

المصادر:

تقارير بنك إسرائيل ٢٠٠٥

تقارير وزارة المالية ٢٠٠٥

تقارير دائرة الاحصائيات المركزية ٢٠٠٥

تقارير مؤسسة التأمين الوطني ٢٠٠٥